

دراسات | 27 شباط/ فبراير، 2022

روسيا وأوكرانيا وحلف الناتو:
تأملات في الإصرار العجيب على عدم تجنّب المسار المؤدي إلى الحرب

عزمي بشارة

روسيا وأوكرانيا وحلف الناتو: تأملات في الإصرار العجيب على عدم تجنّب المسار المؤدي إلى الحرب

سلسلة: دراسات

27 شباط/ فبراير، 2022

عزمي بشارة

المدير العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورئيس مجلس أمناء معهد الدوحة للدراسات العليا. مفكر وباحث عربي معروف، نشر الدكتور عزمي بشارة مئات الأوراق والدراسات والبحوث في دوريات علمية بلغات مختلفة في الفكر السياسي والنظرية الاجتماعية والفلسفة، ومن أبرز مؤلفاته: **المجتمع المدني: دراسة نقدية** (1996)؛ **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي** (2007)؛ **الدين والعلمانية في سياق تاريخي** (جزآن في ثلاثة مجلدات 2011-2013)؛ **في الثورة والقابلية للثورة** (2012)؛ **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية** (2017)؛ **مقالة في الحرية** (2016)؛ **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة** (2017)؛ **في الإجابة عن سؤال: ما السلفية؟** (2018)؛ **تنظيم الدولة المكنى 'داعش': إطار عام ومساهمة نقدية في فهم الظاهرة** (2018)؛ **في الإجابة عن سؤال ما الشعبوية؟** (2019)؛ **والانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة** (2020)، ومنها كتبٌ أصبحت مرجعيةً في مجالها.

كما أنجز بشارة عملًا تأريخيًا تحليليًا وتوثيقيًا للثورات العربية التي اندلعت في عام 2011، ونشره في ثلاثة كتب هي: **الثورة التونسية المجيدة** (2011)؛ **سورية درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن** (2013)؛ **ثورة مصر** (في مجلدين 2014). تناولت هذه المؤلفات أسباب الثورة ومراحلها في تلك البلدان، وتعد مادةً مرجعيةً ضمن ما يُعرف بالتاريخ الراهن، لما احتوته من توثيق وسرد للتفاصيل اليومية لهذه الثورات مع بعدٍ تحليلي يربط السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل ثورة في ما بينها.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

1. المأزق

انتابت روسيا الاتحادية مع تولي فلاديمير بوتين رئاستها بالوكالة في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1999، ثم بالأصالة بعد الانتخابات الرئاسية في 26 آذار/ مارس 2000، «صحوة» للعمل على التحول من دولة مهدَّدة بأن تصبح دولة من الدرجة الثانية وربما الدرجة الثالثة في العالم، بحسب تعبير بوتين، لتعود قوة عظمى، عبّر عنها في رسالته التي وجهها في أواخر عام 1999، وحملت عنوان «روسيا على العتبة الألفية الجديدة»، وأصبحت تُعرف لدى المتخصصين بالشؤون الروسية بـ «رسالة الألفية»[1].

أفصح بوتين عن رؤيته تلك إلى العالم بوضوحٍ بالغ، فما ورد في رسالة الألفية لم يكن موجهًا إلى الاستهلاك الروسي الداخلي في روسيا منهكة ومتداعية في مرحلة التسعينيات، بل إلى العالم.

جاء التدخل في جورجيا في عام 2008 خطوة عملية أولى لترجمة «الفكرة الروسية» في سياق رؤية رسالة الألفية للتحول إلى دولة عظمى، وذلك بحجة الدفاع عن أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا[2]، وهما منطقتان سعتا إلى الانفصال وتأسيس جمهوريتين مستقلتين بدعم روسيا وحمايتها، ثم جاء التدخل في عام 2014 بضم شبه جزيرة القرم ودعم الانفصاليين في شرق أوكرانيا. وفي الحالتين حذرت موسكو منظمة حلف شمال الأطلسي «الناتو»، وحتى الاتحاد الأوروبي في بروكسل من مواصلة توسيع نفوذهما في جمهوريات تعتبرها ضمن مجالها الحيوي؛ أي مجال» الفكرة الروسية» The Russian Idea، وتحديدًا في أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا. وتبع ذلك تدخل روسي عسكري سافر في سورية في أيلول/ سبتمبر 2015، أصبح بعده وجودًا عسكريًا شبه دائم على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وربط بين القاعدة الجديدة في طرطوس وبين سيباستوبل، مقر قيادة الأسطول الروسي، لتعود روسيا إلى الشرق الأوسط من البوابة السورية.

بعد أن مرت كل هذه العمليات دون رد غربي حاسم، وفي ظل وجود إدارة أميركية ذات موقف شديد السلبية من سياسات بوتين، وإزاء احتمال استفحال هذا الموقف، رأى الأخير أن يستبق التطورات بطلب تعهدات وضمانات أمنية واضحة من الولايات المتحدة، دبلوماسيًا في البداية، ثم على شكل إنذار تمثل بحشد الجيوش على الحدود الأوكرانية، وتلا ذلك اعتراف روسي بالجمهوريتين الانفصاليتين دونيتسك ولوغانسك، وذلك في 21 شباط/ فبراير 2022، ثم الحرب الفعلية التي بدأت بتغطية جوية وصاروخية لتحرك الانفصاليين على الأرض لاحتلال كامل إقليم الدونباس شرق أوكرانيا ثم اقتحام الجيش الروسي مناطق أخرى في أوكرانيا، ولا يُعرف حتى الآن كيف ستنتهي هذه الحملة العسكرية.

أقرت روسيا في عام 2021 استراتيجية جديدة للأمن القومي الروسي حلت محل الاستراتيجيات السابقة، وعبرت هذه الاستراتيجية عن "تحول في الأولويات الاستراتيجية لروسيا". ففي استراتيجية 2015، خصصت فقرة مطولة لإشكالية علاقتها مع الناتو ورفضها نشاطه العسكري الزائد، وتمدده باتجاه حدودها، لكنها أبرزت اهتمامها بالحوار مع الاتحاد الأوروبي، و"تنسيق عمليات التكامل" في الجمهوريات السوفياتية السابقة. أما في استراتيجية 2021، فقد أكدت ما ورد في استراتيجية 2015 من تحفظات شديدة على الناتو، لكنها لم تعد مهتمة بالحوار مع بروكسل[3].

---

1 Fiona Hill and Clifford G. Gaddy, *Mr. Putin: Operative in the Kremlin* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2013), pp. 36 - 37.

2 خلافًا لما يعتقد، لم تكن هذه أول مرة منذ تفكك الاتحاد السوفياتي تتدخل روسيا عسكريًا في جمهورية سوفياتية سابقة. ففي تموز/ يوليو 1992 أرسل الرئيس السابق بوريس يلتسين قوى عسكرية تصدت بالمدفعية لجيش مولدوفا حين قمع تمردًا لانفصاليين مؤيدين لروسيا في ترانسنستريا.

3 Elizabeth Buchanan, "Russia's 2021 National Security Strategy: Cool Change Forecasted for the Polar Regions," *Commentary*, Royal United Services Institute for Defence and Security Studies (RUSI), 14/7/2021, accessed on 21/2/2022, at: https://bit.ly/3oYT0pq

في ضوء هذا التحول في الأولويات الاستراتيجية، تقدمت روسيا بمطالب ذات طبيعة جيو-استراتيجية أمنية في كانون الأول/ ديسمبر 2021، وذلك في مسودة معاهدة سُلِّمت لدبلوماسي أميركي في موسكو. وتضمنت طلب الحكومة الروسية تعهدات بوقف توسّع حلف الناتو شرقًا وتجميد توسيع البنى التحتية له، مثل منظومات السلاح والقواعد العسكرية، في أراضٍ سوفياتية سابقة، ووقف تزويد أوكرانيا بالمعدات العسكرية، ووقف نصب الصواريخ المتوسطة المدى في أوروبا[4].

كانت مسودةُ المعاهدة، إذا ما شُرِحت في ضوء نسق بوتين العقيدي، نوعًا من "إنذار مبطّن" للولايات المتحدة في أنّ هناك يومًا تاليًا إن لم تستجب للتفاوض حولها والتوصل إلى تسوية مقبولة بشأنها تخفف من المخاوف الأمنية الاستراتيجية الروسية. رفضت الولايات المتحدة هذه المطالب. ووصفها الرئيس الأميركي جو بايدن - في رده في 22 شباط/ فبراير على خطاب بوتين قبل ذلك بيوم، والذي اعترف فيه باستقلال الانفصاليين - بأنها "مطالب متطرفة" Extreme demands، ما قد يختلف كثيرون بشأنه؛ لأن هذه المطالب، أولًا، كانت قابلة للتفاوض، وثانيًا، لأنه يمكن تصور تقديم مثلها من طرف أي دولة تعد نفسها دولة عظمى بشأن نشاط أحلاف عسكرية ليست عضوًا فيها على حدودها، وثالثًا، لأن هذه المطالب أقل تطرفًا من خيار الحرب. كما أن هناك فرصة للتفاوض لتفعيل اتفاقات مينسك المغطاة شرعيًا من الأمم المتحدة.

ليست المواقف في العلاقات الدولية مسألة علمية، ولا توجد قوانين تحكم ما هو مقبول وما ليس مقبولًا، وكثير من الأمور تبدو عقلانية حين يتبناها معسكر ما، وغير عقلانية حين يتبناها طرف مضاد.

ولم تعد نظريات العوامل البنيوية والمؤسسية والوظيفية في عملية اتخاذ صنع القرار تكفي وحدها لتفسير ما يحدث، فضلًا عن إخفاقها في تفسير وتوقع ما حدث من قبل. ولا حاجة إلى تجنب تحليل دور القادة في صنع القرار وتقديراتهم المحملة بأفكارهم وتجاربهم المختزنة، ورؤاهم عن العالم، فيما سيعرف بتخصص معرفي نهض منذ سبعينيات القرن الماضي، لدراسة النسق العقيدي Belief system في اتخاذ القادة للقرار، وتحليل "كلمة السر التشغيلية" Operational Code [5]. ولا يمكن مثلًا فهم تدخل حافظ الأسد، ثم بشار الأسد، غير المحدود في لبنان (1976-2005)، والاحتلال العراقي بقرار من صدام حسين لغزو الكويت، وما تبعه من هول نكبة العراق المستمرة مع تداعياته الأشد هولًا على العالم العربي حتى الآن، من دون أخذ هذا العامل في الاعتبار. وغني عن القول إن هذا التحليل لا يكفي، بل يمكن أن يكمّل التحليل البنيوي والوظيفي وغيره من النظريات مثل الواقعية السياسية في العلاقات الدولية.

لقد كان التدخل الروسي في سورية على بعد آلاف الأميال من حدودها، ودون أن يشكل ما يجري فيها أي تهديد لروسيا، أكثر "تطرفًا" (بتعابير التطرف والاعتدال التي استخدمها بايدن)، ولكن جرت مواجهته بردود أفعال أميركية فاترة، أو "معتدلة" للغاية؛ إذ تمنى الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما (أن تحكم الأقدار على روسيا) بأن يكون تورطها شبيهًا بالتدخل السوفياتي في أفغانستان، وكأنه يتنبأ أو يكتب أحجبة. وعندما "نجح" التدخل الروسي في سورية، أصبح يبدو "عقلانيًا" للغاية، وحتى "ضربة معلم" في نظر من يسمون بـ "المعلقين" أو "المراقبين" وبعض "علماء" العلاقات الدولية (غربيون وغير غربيين) المعجبين بالقادة الناجحين ولو ساروا إلى مجدهم على جثث الضحايا وخرائب البلدان.

لم يكن بوسع بايدن إلا أن يتصدى لروسيا وشروطها، ليس لصد النشاط الروسي المفرط في الغرب والشرق فحسب، بما في ذلك الدعم السافر للشعبوية اليمينية في الدول الديمقراطية، وازدياد أعمال القرصنة الرقمية، والتي شملت العمل ضد حزبه في الانتخابات الأميركية، بل أيضًا بسبب الضغط الداخلي والاستقطاب

4 Dmitri Trenin, "What Putin Really Wants in Ukraine," *Foreign Affairs,* 28/12/2021, accessed on 17/2/2022, at: https://fam.ag/3H14m2l

5 هناك سيل من الدراسات النظرية والتطبيقية في ذلك، وقد ترجم المركز العربي أحد أبرز الكتب المرجعية التي تشرح هذا الموضوع وتحلله وهو كتاب دايفد باتريك هوتون، **علم النفس السياسي**، ترجمة ياسمين حداد (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

الذي تشهده الساحة الأميركية، والمعارضة التي تنتظره في الكونغرس الذي يحوز فيه على أغلبية ضئيلة، إذا قدّم أي تنازلات لروسيا. وفي الوقت نفسه، لا يلقى أي توجه نحو تورط عسكري أميركي في شرق أوروبا تأييدًا لا من حزبه الديمقراطي، ولا الحزب الجمهوري المعارض، والمزايد في الوقت ذاته، ولا في الشارع الأميركي. ولذلك، ليس في استطاعة بايدن إلا أن يُصعِّد دبلوماسيًا ضد روسيا، ولا يمكنه في الوقت ذاته أن يتورّط فعليًا في أي أعمال حربية هناك.

سمح هامش المناورة الضيق المتاح بين السياسات الحازمة من جهة، وعدم التدخل عسكريًا من جهة أخرى، بتصعيد كلامي متواصل تجلى بحزم وصرامة في الأقوال، وليس بالأفعال بالضرورة، والتهديد بعقوبات غير مسبوقة تفرض على روسيا جراء اجتياحها لأوكرانيا. وسبق أن عرّف بايدن أي نشاط عسكري روسي داخل الأراضي الأوكرانية بوصفه اجتياحًا. ولكنه لم يلتزم بهذا التعريف ولم يعتبر أن ما سمي بـ "قوات حفظ السلام" الروسية في الجمهوريتين الانفصاليتين شرق أوكرانيا هو في الحقيقة غزو. فقد فرض بعض العقوبات فقط بعد الاعتراف الروسي بسيادة الانفصاليين على المناطق التي يحتلونها، وترك بعضها لردع الرئيس الروسي عن مواصلة نهج الحرب، فإذا فرضت العقوبات دفعة واحدة لن يكون لديه ما يخسره. ولكن يبدو أن حسابات بوتين مختلفة؛ فهو يعتقد أن خسارة أوكرانيا لصالح حلف الناتو أكثر إضرارًا على المدى البعيد بالأمن القومي، وفق فهمه له، من العقوبات التي سوف تؤذي الاقتصاد الروسي، ويتوقع أن تتراخى تدريجيًا ثم ترفع في النهاية. إضافة إلى أن ضررًا كبيرًا سوف يلحق بسوق الطاقة من خسارة الغاز الطبيعي والنفط اللذين تصدرهما روسيا، كما يصعب على دول عديدة الاستغناء عن القمح الروسي والأوكراني، لا سيما في ظل غلاء أسعار الخبز بعد تضرر سلاسل تزويد السلع نتيجة لجائحة فيروس كورونا المستجد.

ثمة سبب إضافي لهذه الصرامة الأميركية، يتمثل في أن حملة بايدن الانتخابية ركزت على اتهام الرئيس السابق دونالد ترامب بالتودد للأنظمة السلطوية، ولبوتين خصوصًا، وبإضعاف التحالف مع الدول الديمقراطية ومحاولة تفكيك حلف الناتو. وقد ورث بايدن فعلًا روابط متآكلة مع حلفاء أربكهم سلوك إدارة ترامب، وفقدان الثقة بين أوروبا والولايات المتحدة. ولم يفوت بايدن الفرصة، واستغل التهديدات الروسية السافرة من أجل لم شمل حلف الناتو، وحقنه بالأدرينالين السياسي من جديد. واضطرت حتى دول متفهمة لجزء من المطالب الروسية وتجمعها بروسيا مصالح متشعبة، وتحرص على السلم والاستقرار في شرق أوروبا، ولا ترى ضرورة لضم أوكرانيا إلى حلف الناتو، مثل ألمانيا، إلى الاصطفاف خلف الولايات المتحدة. وبدأت سياسات القوة التي يتبعها بوتين في الداخل والخارج تثير نفور أوروبا كلها، إلى درجة أن بعض الدول المحايدة تقليديًا بدأت تلمّح إلى احتمال أن تطلب الانضمام إلى حلف الناتو. من هذه الناحية، خابت حسابات بوتين. وربما تخيب حساباته الأخرى إذا ثبت أن العقوبات أكثر تأثيرًا مما يعتقد، وإذا واجه مقاومة شديدة ومتواصلة في أوكرانيا.

في هذا الصراع الذي نشأ، والذي رفعت فيه روسيا سقف مطالبها، لا يمكن موسكو أن تتجاهل العقوبات التي تفرض في عملية تصعيد تدريجي ولا تجاهل أثرها في الاقتصاد الروسي. ومن الواضح أن بوتين يبحث عن طرق لتحقيق إنجازات من دون احتلال كامل لأوكرانيا. يبدو أول وهلة، أن لروسيا أفضلية على الولايات المتحدة في أربعة أمور: أولًا، الإمساك بزمام المبادرة، في حين أن حلف الناتو في حالة ردة فعل. ثانيًا، القرب الجغرافي من أوكرانيا. ثالثًا، عدم وجود معارضة حزبية ديمقراطية حقيقية، تواجه سياساته خلافًا للدول الغربية، حيث توجد وجود معارضات فاعلة ورأي عام حي لا بد من أخذه في الاعتبار. ومن "المآثر البطولية" للدكتاتوريات قمع التعددية والرأي العام المحلي و"شطاراتها" المشهودة في الاستغلال السينيكي للتعددية الديمقراطية في الدول الأخرى بوصفها ضعفًا. رابعًا، وهو الأهم، الاستعداد للتورط المسلح في أوكرانيا، في حين أن الناتو يعلن صراحة أنه لا يريد التدخل، وأنه ملتزم بالدفاع عن أعضاء الحلف فقط. وهذا يعني أن الحلف يرفع سقف الكلام، ويرفض تقديم تنازلات لروسيا أو تفهّم مخاوفها الأمنية كدولة كبرى، ولكنه في الوقت ذاته ليس مستعدًا للدفاع عن أوكرانيا؛ أي إن أوكرانيا سوف تدفع الثمن. وخلافًا لحماس الولايات المتحدة عام 2008، لا

توجد أي نيّة لديها حاليًّا لضم أوكرانيا إلى حلف الناتو، ففي بداية كانون الأول/ ديسمبر 2021، أبلغ موظفو الخارجية الأميركية زملاءهم الأوكرانيين أنه ليس من المحتمل ضم أوكرانيا إلى حلف الناتو خلال العقد القادم[6].

هكذا يُفهم سخط الرئيس الأوكراني ڤولوديمير زيلينسكي Volodymyr Zelenskyy الذي عبر عنه في 19 شباط/ فبراير 2022 أمام مؤتمر الأمن في ميونيخ، حين رفض فكرة العقوبات بعد الاجتياح مطالبًا بخطوات عملية لضم أوكرانيا إلى الناتو، حتى كاد يقول عن سلوك الولايات المتحدة: "أشبعتهم شتمًا وفازوا بالإبل!". ولكنه الرئيس نفسه الذي وصل إلى الحكم بعد حملة انتخابية مفادها إنجاز السلم والحوار مع موسكو، وقام بالتصعيد في تجاوب مع الاتجاهات القومية في الرأي العام، وربما مراءاة لها. وما زالت انعطافة الرؤساء المنتخبين بعد وصولهم إلى الحكم في الديمقراطية الأوكرانية غير الراسخة أمرًا رائجًا. فتبدو هذه الديمقراطية "مختطفة" من تيار أوكراني جارف يسم الحركات القومية في مرحلة صعودها، وهو تيار متطرف يعرف بناء الأمة الأوكرانية بالعداء لروسيا، ويعمل على "أكرنة" ما هو غير أوكراني، ويعزز صراعًا هوياتيًا إثنيًا في داخل الأمة، ويضع أوكرانيا خارج أقدار الجغرافيا والتاريخ في مواجهة روسيا. وثمة نماذج كثيرة عن ذلك في بلادنا في تعريف الهوية المحلية من خلال التضاد (وليس التميز فقط) مع جارة عربية.

2. تصورات متناقضة للأمن

تفهّم بعض أساتذة العلاقات الدولية الأميركيين موقف روسيا الرافض لتمركز تحالفات عسكرية - سياسية على حدودها. وقال البروفسور في جامعة بوسطن جوشوا شيفرينسون Joshua Shifrinson: "تخيل لو أن الصين شكّلت تحالفًا مع كندا. الدول القوية لا ترغب في أن ترى قوى أخرى تُشكّل تحالفًا عند حدودها"[7]. وسبق أن حمَّل جون ميرشهايمر عدة مرات حلف الناتو مسؤولية التصعيد الحاصل مع روسيا بالإصرار على تجاهل التحذيرات الروسية منذ عام 2008 [8]، مع أن ميرشهايمر نفسه كان من القلائل في الولايات المتحدة الذين عارضوا في عام 1993 نزع السلاح النووي من أوكرانيا في حينه[9]، والذي كان شرط الولايات المتحدة للاعتراف بها فعليًا ودعمها اقتصاديًا، معللاً ذلك بأن تجريدها من هذا السلاح يفقدها القدرة على الدفاع عن نفسها في وجه روسيا. ويبدو أن منهجه في الواقعية السياسية قاده إلى موقفين متناقضين، لكنّ كلاًّ منهما متماسك في ظرفه المختلف. فربما كان الدفاع عن حفاظ أوكرانيا على السلاح النووي في حينه معقولاً في منطق العلاقات الدولية الواقعي المحض، والذي يتجاهل أمورًا عديدة أخرى (واقعية أيضًا، ولكن عدسة المنهج الواقعي في العلاقات الدولية لا تتسع لتأخذها في الاعتبار) متعلقة بالمجتمع ونظام الحكم في أوكرانيا في فوضى بداية تسعينيات القرن الماضي، والذي لم يكن مؤهلاً للسيطرة على السلاح النووي. والآن، بعد أن فقدت أوكرانيا قدرتها على الدفاع عن نفسها، لا يجوز الزج بها في صراع مع روسيا، لا سيما أن حلف الناتو نفسه لن يسعفها.

في مقاله الشهير في تموز/ يوليو 2021 على موقع الكرملين، والذي سوف نعود إليه لاحقًا، كان بوتين ما زال يصر على أنه لا يوجد بديل من اتفاقات مينسك، فلم يسحب أحد توقيعه عليها، ولم يقترح أحد مراجعة

---

6 Trenin.

7 Dan Sabbagh, "Ukraine crisis: How Putin feeds off anger over NATO's eastward expansion," *The Guardian*, 27/12/2021, accessed on 17/2/2022, at: https://bit.ly/3JF7EtR

8 يُنظر مقاله:

John J. Mearsheimer, "Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault: The Liberal Delusions That Provoked Putin," *Foreign Affairs*, vol. 93, no. 5 (September/ October 2014), pp. 77-84, 85-89, accessed on 26/2/2022, at: https://bit.ly/33T0nYa;

وينظر أيضًا:

Benjamin Wallace-Wells, "The New Doves on Ukraine: Could the U.S. prevent a war by giving up on NATO expansion?" *The New Yorker*, 11/2/2022, accessed on 26/2/2022, at: https://bit.ly/3Ho4dGu

9 Paul D'Anieri, *Ukraine and Russia: From Civilized Divorce to Uncivil War* (Cambridge: Cambridge University Press, 2019), p. 51.

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ 17 شباط/ فبراير 2015[10]. ولكنه مزق الاتفاقية التي لم تنفَّذ في رأيه، حينما اعترف بسيادة الجمهوريتين الانفصاليتين في 21 شباط/ فبراير 2022. ولم يكن قد اتضح بعد إن كان سيتبِع ذلك بتدخل عسكري مباشر. ولكن وفق منطق روسيا الذي نعرفه من سورية وغيرها، فإن التدخل يصبح مبررًا إذا استدعته دول ذات سيادة تعترف بها موسكو.

حَدَّد اتفاق "مينسك 2" (Minsk II)[11]، الذي لا تتجاوز كلماته 900 كلمة، والذي يبدو بالنسبة إلى مجلة **الإيكونومست** أنه كُتب بعجالة[12] لتحقيق توافق بأي ثمن، أن الأقاليم المُتَمَرِّدَة يجب أن تَحظى بوضعٍ خاص، ولكنه لم يوضح ما هو هذا الوضع؟ ولم يحدد حدود الأقاليم، كما أوجب إجراء انتخابات من دون أن يحدد أصحاب حق الاقتراع. وربما كان بإمكان الدول الأوروبية التي رعت اتفاق "مينسك 2" أن تضغط على حكومة أوكرانيا كي تقبل بإدارة ذاتية للمناطق الانفصالية في إقليم الدونباس مع بقاء سكانها مواطنين متساوي الحقوق في أوكرانيا، وإخضاع مصيرها لانتخابات نزيهة يُشارك فيها أيضًا من هُجِّروا منها، إذا قبلت روسيا باستقلال كوسوفو مثلًا. فالجميع، وفق الباحثَين توماس غراهم وراجان مينون، يعرف أن كوسوفو ستبقى مستقلّة، وروسيا تعرف ذلك أيضًا. فلماذا لا يُسلِّم بحق تقرير المصير لهذه المناطق الروسية في غالبيتها؟[13].

إنه منطق الغرب نفسه في دعم الحركات الانفصالية في البلقان والذي عارضته موسكو، ولكنها لا تتمسك بمبدأ معارضة الانفصال، بقدر ما يهمها التعامل بالمثل. التعامل بالمثل بين الدول العظمى بغض النظر عن طبيعة الأنظمة هو إحدى أهم قواعد بوتين في العلاقات الدولية. فالعلاقات الدولية عنده ليست مسألة مبادئ على الرغم من تشديده المستمر على السيادة بوصفها مبدأً، وهو ينتهك سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة. فمن ناحية العلاقات الدولية المحض، لم تكن ثمة مبادئ في سلوك ألمانيا التي شجعت كرواتيا على الاستقلال وتبع ذلك سلسلة الحروب الانفصالية، ولا في سلوك الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون في البلقان حين كانت روسيا في حضيض ضعفها، ولا في غزو العراق، ولا مبادئ في واقعية بوتين السياسية. ولذلك أيضًا، يلاحظ أن من ينظر إلى الأمور من منظور تقييمه لطبيعة نظام الحكم السائد في كل دولة وموقفه منه، يتخذ مواقف مختلفة تمامًا عمن ينظر إليها بمنطق الواقعية السياسية في العلاقات الدولية.

وليس صدفة أن بوتين استحضر انهيار يوغسلافيا ودعم الغرب له في تبريره لضم القرم[14]. فقصف الناتو لصربيا عام 1999 مثّل متغيرًا مؤثرًا في التحول من المرحلة اليلتسينية إلى المرحلة البوتينية؛ إذ بدا أن الغرب يكنّ نوايا "غير طيبة" تجاه روسيا، بوصفها روسيا. وحين قرر مهاجمة أوكرانيا، لم يردعه توقيع روسيا عام 1999 في إسطنبول على ميثاق منظمة الأمن والتعاون الأوروبي التي أصبح يسخر منها؛ ذلك الميثاق الذي يضمن البند (8\II) منه حق الدول ذات السيادة في اختيار الترتيبات الأمنية التي تراها ضرورية لأمنها بما في ذلك تحالفاتها[15].

لا تنبع هموم بوتين الحقيقية من الجمهوريتين اللتين أُعلنتا في إقليم الدونباس شرق أوكرانيا، بل من احتمال انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، ولذلك فإن خطوة الاعتراف بهما كانت جزءًا من الصراع فقط، وهي لا تحقق غايته من هذا الصراع، والتي من أجلها عبر عن استعداده لتحمّل العقوبات. ويمكن تلخيص غايته بالتوصل إلى

10 Vladimir Putin, "On the Historical Unity of Russians and Ukrainians," The Kremlin, 12/7/2021, accessed on 21/2/2022, at: https://bit.ly/3v2t2oK

11 نتاج تفاوض بين روسيا وأوكرانيا ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي لوقف الاقتتال في أوكرانيا عام 2014. وتوصل بوتين والرئيس الأوكراني السابق بيترو بوروشينكو Petro Poroshenko في مينسك إلى اتفاق وقعت عليه الأطراف الثلاثة التي تفاوضت وممثلو دونيتسك ولوغانسك أيضًا من دون الاعتراف بهما رسميًا، ورعاه كل من الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، وتحدَّدت فيه ثلاث عشرة خطوة لإنهاء الحرب، بما في ذلك وقف فوري لإطلاق النار وسحب جميع الأسلحة الثقيلة من أجل إنشاء "منطقة أمنية". ورغم ذلك، تواصل القتال على طول خط التماس.

12 "Minsky moment," *The Economist*, 12/2/2022, p. 10.

13 Thomas Graham and Rajan Menon, "How to Get What We Want from Putin," *Politico*, 10/1/2022, accessed on 17/2/2022, at: https://politi.co/3s3AKNu

14 D'Anieri, p. 28.

15 "Istanbul Document 1999," Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), November 1999, accessed on 26/2/2022, at: https://bit.ly/3snabDd

ترتيبات أمنية جديدة في أوروبا يعترَف فيها لروسيا بمكانة الدولة العظمى صاحبة المجال الحيوي. ولا يشكل الاعتراف بالانفصاليين حتى لبنة أولى في هذه الترتيبات الجديدة، بل فقط ضمان بقاء أوكرانيا خارج حلف الناتو، إما بتعهد أميركي أو باعتماد روسيا على ذاتها في عدم السماح بذلك، إذا لم يأت مثل هذا التعهد.

لقد شهد بوتين في فترة رئاسته أربع موجات توسع لحلف الناتو شرقًا (من ضمن خمس موجات منذ تفكيك الاتحاد السوفياتي)، كما شهد تراجعًا أميركيًّا في عهد ترامب عن معاهدات تُنظِّم حيازة ونصب الصواريخ البالستية والأسلحة النووية المتوسطة المدى، والقوى الجويّة غير المسلحة التي تقوم بأعمال المراقبة[16]؛ إذ انسحبت واشنطن من معاهدة القوى النووية متوسطة المدى Intermediate-Range Nuclear Forces Treaty أو INF Treaty في عام 2019 بسبب الخروقات الروسية المتكررة كما قيل في حينه. ولكن ليس هذا هو السبب فحسب، وإنمًا أيضًا لأنها أرادت نصب الصواريخ في آسيا ردًا على قيام الصين بذلك بأعداد كبيرة[17]. على كل حال، ومهما كان السبب؛ فروسيا لم تكن راضية عن إلغاء المعاهدة. ولا شك في أن الولايات المتحدة سوف ترى ضرورة معالجة موضوع الخروقات الروسية في أي اتفاق قادم، لكنها سوف تضطر أيضًا إلى مراجعة مدى حاجتها إلى نصب صواريخ متوسطة المدى في رومانيا أو غيرها. ويبدو، على المدى القريب على الأقل، أن العدوان الروسي على أوكرانيا قلل من احتمال إجراء مثل هذه المراجعة.

استفاد ترامب من تدخل روسيا في الانتخابات الأميركية عبر حملات التضليل على وسائل التواصل الاجتماعي والقرصنة السبرانية التي تتقنها روسيا، وعزز موقع بوتين على الساحة الدولية بالتودد إليه، كما لم يخف تعاطفه مع سياسات القوة ضد الليبرالية ودعم نفس الحركات اليمينة الشعبوية في أوروبا التي دعمها بوتين بأيديولوجيته المحافظة الصريحة في عدائها لليبرالية أيضًا. وفي الوقت نفسه، قام ترامب برفع منسوب التوتر في أوروبا، ومنح روسيا أكثر من سبب للتوجس وعدم الثقة بالتزام الولايات المتحدة بالمعاهدات والاتفاقيات، والمبررات لزيادة التسلح. وتوجه نحو سحب قواته من أوروبا، وكرر عدة مرات عزمه على تقليل التزام الولايات المتحدة تجاه الأمن الأوروبي. لقد كان هذا سلوكًا متناقضًا جدًا.

أما بايدن فكان مثابرًا في سلوكه وأقواله تجاه روسيا. فقد أعلن عن نيته التصدي لبوتين الذي وسمه بـ "القاتل". وألغى قرار سحب قوات أميركية من أوروبا. وقد أدرك بوتين نفور إدارة بايدن منه. ولا يجوز هنا إغفال العامل النفسي المتمثل بالإحباط الذي يسببه عدم المقبولية وعدم الاعتراف، والخيبة والغضب الناجمين عن هذا الشعور عند من لديه شعور قوي بالاعتداد بالذات شخصيًا ووطنيًا. كما أدرك أنها سوف تعمل على إضعافه والحد من نشاطه في استغلال التعددية والحرية التي يعدها نقطة ضعف الدول الديمقراطية لغرض تحقيق اختراقات فيها. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، حلَّقَت طائرة أميركية قاذفة استراتيجية على بُعد 13 ميلًا على الحدود الروسية في منطقة البحر الأسود؛ ما أغضب بوتين كثيرًا، وفق مدير مركز كارنيغي في موسكو ديمتري ترينين. ومع إعلان الرئيس الأوكراني عن الرغبة في الانضمام إلى حلف الناتو، وشكّ الروس في أن مركز تدريب تُقيمه بريطانيا في أوكرانيا هو في الحقيقة قاعدة عسكرية، ازداد التوتر، وجرى توجيه خبراء عسكريين ومُدرِّبين، إضافة إلى السلاح والذخيرة، إلى أوكرانيا. كان بوتين حازمًا بأنه لا يمكن أن تتسامح روسيا بشأن وجود صواريخ أميركية في أوكرانيا يمكن أن تصل إلى موسكو خلال 5 - 7 دقائق[18]. لقد بدأ التوتر في النصف الثاني من عام 2021، ما يعني أنه توفر ما يكفي من الوقت للدبلوماسية والمفاوضات والتوصل إلى تسويات.

---

16 أعلنت إدارة ترامب في 1 شباط/ فبراير 2019 تعليق التزاماتها بموجب معاهدة القوى النووية المتوسطة المدى المبرمة عام 1987 مع روسيا والتي تحظر على الجانبين وضع صواريخ قصيرة أو متوسطة المدى تُطلَق من قواعد أرضية في أوروبا ويتراوح مداها بين 500 و5500 كيلومتر، مما يقلل من قدرتهما على توجيه ضربات نووية مباغتة. في حزيران/ يونيو 2020، أعلن ترامب عن نيته تقليص عدد الجنود الأميركيين في ألمانيا وذلك بسحب 12 ألف جنديٍ من أصل نحو 34,500 جندي. إلا أن بايدن قرر تجميد خطة سحب القوات تلك بعد تسلمه الرئاسة مطلع عام 2021. يُنظر: "واشنطن تعلن رسميا تعليق التزامها بمعاهدة القوى النووية المتوسطة،" **بي بي سي عربي**، 2019/2/1، شوهد في 2022/2/20، في: https://bbc.in/3LOCqSO؛
Helene Cooper, "Biden Freezes Trump's Withdrawal of 12,000 Troops from Germany," *The New York Times,* 4/2/2021, accessed on 20/2/2022, at: https://nyti.ms/33DvQxu

17 Graham and Menon.

18 Trenin.

سبق أن تناولت مراكز الأبحاث الغربية باستفاضة استراتيجيات الأمن القومي الروسي التي أصبح لها منذ كانون الثاني/ يناير 2000 بقرار من بوتين صفة القانون. لقد كان العنوان مكتوبًا على الجدار، ولا شي مفاجئ في سلوك روسيا حيال حلف الناتو وأوكرانيا. اتفقت استراتيجية الأمن القومي الروسيّة الرسميّة 2021 مع استراتيجية 2015 بالتشديد على قوة روسيا الدولية، وعلى الشراكات القائمة على المصالح المشتركة مع الدول، وعدم الالتزام بأحلاف عسكرية أو غيرها. لكنها في عام 2021، كرّرت التشديد على الشراكات مع الصين والهند، وحذفت موضوع الشراكات مع الولايات المتحدة ومع الاتحاد الأوروبي التي شجعت عليها استراتيجية 2015. كما تلوم استراتيجية 2021 الولايات المتحدة على تخلّيها عن التزاماتها الدولية بشأن الرقابة على السلاح النووي والصواريخ، وتدعو إلى بذل الجهود لتخفيف الاعتماد على الدولار الأميركي في النشاط الاقتصادي[19]. وهذه النقطة الأخيرة التي ألحَّت عليها الرؤى الروسية كانت متصلة اتصالاً عضويًا برفض الأحادية القطبية الأميركية للعالم بعد نهاية الحرب الباردة.

كانت استراتيجية 2015 قد خصصت فقرة كاملة للعلاقة مع حلف الناتو رافضةً وجود تجهيزات ومعدات عسكرية لهذا الحلف على حدود روسيا، كما عبرّت عن رغبة موسكو في العمل على تطوير العلاقات مع حلف الناتو. أما استراتيجية 2021، فتُكَرِّر إدانة وجود تجهيزات لحلف الناتو على الحدود الروسيّة، لكنها لا تُعبرِّ عن رغبة في الحوار معه، كما لا تُعبرِّ، خلافًا للاستراتيجية السابقة، عن حاجة إلى خطط روسية للعلاقة مع الاتحاد الأوروبي، فثمّة خيبة واضحة من فتور العلاقات منذ استراتيجية 2015[20].

تُشدِّد روسيا في الاستراتيجيتين على الالتزام بمنظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وهذا أمر متوقع؛ فهي تتمتع بامتياز حق النقض فيه، ولا يمكن تمرير قرار لا توافق عليه، وقد استخدمت روسيا هذا الحق، المعطِّل للقانون الدولي، عدة مرات محبطةً قرارات دولية بشأن سورية. واكتفت لتبرير تدخلها في سورية قانونيًا بموافقة ما تسميه "الحكومة الشرعية"، ومعنويًا بـ "الحرب على الإرهاب".

يؤكد بوتين وأجهزته الإعلامية أن هدفه ليس احتلال أوكرانيا وضمها لروسيا، وإنما تغيير منظومة ما بعد الحرب الباردة في أوروبا. وهي المنظومة التي أقصت روسيا عن المشاركة في اتخاذ القرارات في شؤون أوروبا. فإذا نجح في إبقاء أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا خارج حلف الناتو، وإبعاد الصواريخ متوسطة المدى خارج شرق أوروبا، فإنه يعتقد أنه بذلك يُصلِح جزءًا من الضرر الذي لحق بروسيا بعد الحرب الباردة. ووفق ترينين أصبحت أوكرانيا بالنسبة إلى بوتين بمنزلة "الحصن الأخير"[21] في وجه توسع حلف الناتو. وأصبح يساوي بين توسع الحلف وانتشار الديمقراطية.

ووجدت روسيا حلفاء غير دائمين لها في التصدي لهذه العملية مثل الصين، التي لا تتفق دائمًا مع أساليب بوتين، لأنها ما زالت تتجنب توتير العلاقات مع الغرب وكذلك الصراعات المسلحة (في هذه المرحلة على الأقل)؛ إذ تعتمد في قوتها على اقتصادها الذي ما زال قائمًا على التجارة العالمية الحرة أساسًا، وكذلك دول مثل إيران وفنزويلا وغيرها، وأوساط من اليمين الشعبوي في الغرب. أما بشأن الأوساط غير الديمقراطية من اليسار في الغرب والشرق، فحدث ولا حرج! إذ إنها متبلدة الأحاسيس في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان وحرياته، وتعاني التوحّد السياسي؛ فتساوي بين الإمبريالية والولايات المتحدة حصرًا، ولا تعترف بإمبريالية غيرها، وتعتبر كل ما تقوم به الأخيرة إمبرياليًا، وتعتبر كل ما هو ضدها معاديًا للإمبريالية، كما لم يتحرر بعض الشيوعيين بعد من ربط روسيا بالاتحاد السوفياتي، مع أن روسيا أصبحت تقود معسكر اليمين (إذا صح التعبير) عالميًا، وعادت لتقوم بدور "حصن الرجعية في أوروبا" كما كان يسميها كارل ماركس. ولكن اليسار غير الديمقراطي هو في هذه المرحلة ظاهرة صوتية أساسًا، وهي ظاهرة قد تكون مزعجة، ولكنها هامشية وغير مقررة.

---

19 Buchanan.

20 Ibid.

21 Trenin.

يرى ترينين أن بوتين ليس مغامرًا في كل ما يتعلق باستخدام القوة، ويدلل على ذلك بتدخله في الشيشان والقرم وسورية. من الواضح أن دلالة الواقعية أو العقلانية (التي قد يصح اعتبارها نقيض المغامرة في هذه الحالة) بالنسبة إلى مديري مراكز التحليل السياسي مرادفة للبراغماتية؛ أي إن الغاية تبرر الوسيلة مع تعديل على العبارة الميكيافلّية لتصبح: الغاية تبرر الوسيلة لكن فقط إذا تحققت الغاية فعلًا. فمن لا ينجح في تحقيق غاياته السياسية بعد استخدام القصف والاجتياح وتدمير المدن من الجو يُعَدّ مغامرًا وليس واقعيًا. وغاياته لا تبرر وسائله في هذه الحالة. المغامر هو من يفشل في تحقيق أهدافه. وهو الذي يحاسب على "وسائله" الإجرامية.

قبل أن يعترف بوتين بجمهوريتي الانفصاليين الروس في الدونباس، عقد جلسة علنية لمجلس الأمن القومي جرى بثها على القنوات التلفزيونية وطلب فيها من أعضائه التعبير عن رأيهم بشأن هذه الخطوة. كان القرار قد اتخذ في الحقيقة، وهو ما ظهر أيضًا في سلوكه الاستجوابي تجاه بعض المتحدثين كأنه يحقق معهم حول موقفهم. فلماذا قام بهذه المسرحية؟ من المعروف عن بوتين، وغيره من الزعامات من هذا الطراز، أنه يعلق أهمية على الإبهار بالمراسم والطقوس والمشاهد، بدءًا من سباحته تحت الجليد إلى مهارته في الجودو الروسية، فقيامه بنفسه بإطفاء حرائق غابات موسكو، وغير ذلك من المشاهد التمثيلية.

في ضوء ذلك، تعود «مسرحية» مجلس الأمن القومي إلى ثلاثة أسباب في رأيي: أولًا، لكي يظهر للعالم أنه ليس مغامرًا سريع الانفعال يقوم بالغزو نتيجة لنزوة، فهو ليس صدام حسين الذي احتل الكويت، بل هو رجل عقلاني، يشاور ويزن الأمور قبل المضي قدمًا في خطوات من هذا النوع. ثانيًا، لكي يظهر أن نخبة نظام الحكم موحدة في موقفها من قضية أوكرانيا. ثالثًا، لكي يبدو للشعب الروسي أنّ ثمة حوارًا داخل القيادة الروسية حول مثل هذه القضايا، وأن المسؤولية جماعية وليست فردية.

ليس العامل الشخصي في حالة صانع القرار الأوحد في الدول التسلطية هو العامل الوحيد في السلوك السياسي، وأحيانًا ليس حتى الأهم، ولكنه عامل مهم دائمًا، وقد يصبح العامل الأهم في ظروف معينة وفي نظم يؤدي فيها الزعيم دورًا محوريًا. وبوتين هو زعيم يؤمن بسياسات القوة، وأن القوة إذا استخدمت على نحو صحيح يمكن أن تغير الأوضاع السياسية، وتخلق وقائع على الأرض لا يمكن تجاهلها.

3. عقدة بوتين وعقيدته

عقيدة بوتين في هذا السياق هي عقيدة جيو-استراتيجية غير متعلقة بتوجهات قادة الدول التي يشملها في مجال روسيا الحيوي، ولا بميولهم الأيديولوجية. فهو لن يجتاح أوكرانيا لأن قادتها الحاليين غربيو الهوى فحسب. تدخل بوتين في أوكرانيا لأهداف جيو-استراتيجية تتعلق بفهمه لأمن روسيا بوصفها دولة عظمى ذات مجال حيوي، ولا تقبل بتحالفات عسكرية على حدودها. وتريد أن تفرض هيبتها، واحترام مصالحها بوصفها دولة عظمى، على من لا يريد صداقتها. فلا يهم بوتين كثيرًا وجود انتخابات وتعددية حزبية في الجمهوريات السوفياتية السابقة التي يحرص على ألا تنضم إلى حلف الناتو، فهذه عنده "سخافات" يمكن قبولها طالما كانت نخبة النظام محددة لا تتغير بسهولة، وأن موقفها من روسيا ثابت وواضح، وأن تداول السلطة شكلي، إن سمح به أصلًا. ولا يكترث لميول قادة الجمهوريات السوفياتية السابقة التي لم تنضم إلى الناتو، ما داموا يعترفون بروسيا بوصفها "الشقيقة الكبرى"، وإنما يهمه حسم مسألة عدم تحالفها مع الغرب وعدم تبنيها القيم الليبرالية، (سنعود إلى عدائه للقيم الليبرالية وعدم اكتراثه بحقوق الإنسان لاحقًا). إذا كانت هذه الأمور محسومة، لا أعتقد أنه يهمّه من يفوز بالانتخابات ومن يخسر فيها، وما هي توجهاته.

في خطابه أمام مؤتمر الأمن في ميونخ عام 2007، الذي بدا كأنه فاجأ به الرأي العام الغربي، عَبَّر بوتين عن وجهة نَظَرِه بشأن النظام العالمي الجديد والأمن في أوروبا، مؤكدًا أنه من الفظيع القبول بنشوء أحادية قطبية بعد نهاية الحرب الباردة. وعدا عن أن قيادة دولة واحدة للعالم، ولا سيما شؤونه الأمنية، أمر خطير و"غير ديمقراطي"! وفق تعبيره في ذلك المقام، ومرفوض، فإن الفكرة فشلت عمليًّا أيضًا؛ إذ إن محاولات فرضها على العالم أدّت إلى حروب وضحايا أكثر مما تسبب به نظام القطبين، إضافة إلى أنه لا أحد يرضى بفرض دولة لسياسات اقتصادية وثقافية وسياسية وحتى تربوية على الشعوب الأخرى[22].

وعند الإجابة عن الأسئلة، أشار بوتين إلى التدخل في العراق. وفي رأيي، نبعت الجرأة التي عبّر عنها في كلمته ضد توسع الناتو شرقًا في أوروبا ليس فقط من تجاوز مرحلة التسعينيات داخليًا، وتحقيق الاستقرار في روسيا بالتغلب على الأوليغاركيات الاقتصادية/ السياسية (أو اتباعها له والقضاء على نفوذها السياسي) ومكافحة الجريمة واستعادة دور الدولة في بناء الاقتصاد والجيش، مستفيدًا من الارتفاع الكبير في أسعار النفط الذي تلا الغزو الأميركي للعراق، وإنما أيضًا من الانطباعات عن الحرب الأنجلو-أميركية على العراق في عام 2003 وتورط الولايات المتحدة هناك، ونتائج الحرب الكارثية التي بدأت تتجلّى في 2006 - 2007. وبخصوص التدخل العسكري في دول أخرى، وفيما إن كان يمكن النظام الدولي أن يقف مُتفرِّجًا إزاء جرائم ترتكبها أنظمة سلطوية ضد شعوبها، أكد بوتين أن الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية يجب أن يكون سِلميًّا، "كما جرى في روسيا" على حد تعبيره. أمّا التدخل العسكري، فممكن فقط أن يكون بموافقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديدًا[23]، حيث تحتفظ روسيا بحق النقض، بالطبع.

تبدأ المشكلة في نظر بوتين بعد تأكده من خيبته من الغرب، مع فوز تيار سياسي أو شخص في الانتخابات، ويتبنى مسألة التحالف مع الغرب، عبر الانضمام إلى حلف الناتو أو إلى الاتحاد الأوروبي، أو يتبنى قيمًا ليبرالية فيبدأ بالدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المواطن والحريات وغيرها، والتي يعتبرها بوتين قيمًا غربية، هذا عدا عن أنه لم يفوت فرصه للحديث عن تشخيصه للأنظمة التي تتبنى الليبرالية بوصفها مأزومة[24]. إنها السردية البوتينية عن الثورات الملونة التي صاغها الغرب في إطار فرض القيم العالمية، وهو لم ير متغيراتها الداخلية، بل رأى منها فقط حكاية "المجتمع المفتوح". كضابط استخبارات متمرس، نظر بوتين إلى الأحداث التاريخية المتعلقة بتلك الثورات بوصفها مؤامرات؛ فكل شيء موضع شبهة لدى ضابط الاستخبارات. ولهذا كان بوتين في رسالة الألفية واضحًا، نعم للإصلاحات العميقة لكن دون راديكاليات ليبرالية (فهو يعتبر الديمقراطية الليبرالية مطلبًا راديكاليًا) أو شيوعية كلاسيكية. العداء للراديكالية هو ديدن بوتين، لكنه متصل بالعداء للتغيرات الاجتماعية في أعقاب ما يصفه بالثورات الملونة، وأيضًا باستبعاد تكرار تدخل الناتو في صربيا لإنقاذ إثنية من الإثنيات في روسيا التي كانت في مرحلة التسعينيات في فوضى إثنية سياسية عارمة شكلت القصة الشيشانية مسرحها التراجيدي.

وتقتصر حقوق الإنسان عند بوتين على حق الإنسان في الأمن والاستقرار، وهو لا يقول ذلك، ولكنه يبرر قمع الحقوق الأخرى بهذا الحق. ويرى أن الليبرالية كمنظومة هي في جوهرها ثقافة غربية يمكن قبول ما هو عالمي فيها كمبدأ الحرية (وهو قبول نظري لا يعني شيئًا من دون الحريات)، لكن لا يمكن قبول ما يتعارض منها مع القيم الروسية التقليدية. ويختلق في هذا السياق نوعًا من صراع حضارات بين القيم الروسية المحافظة والغرب الليبرالي، ليس لأنه يؤمن (أو لا يؤمن) بمثل هذا الصراع، وإنما لأن لديه مصلحة بنيوية

---

22 Vladimir Putin, "Speech and the Following Discussion at the Munich Conference on Security Policy," The Kremlin, 10/2/2007, accessed on 22/2/2022, at: https://bit.ly/36xXQUn

23 Ibid.

24 يُنظر مثلًا مقابلته المطولة في عام 2019 مع جريدة **فايننشال تايمز:**
Lionel Barber and Henry Foy, "Vladimir Putin: The Full Interview," *Financial Times*, 27/6/2019, accessed on 22/2/2022, at: https://on.ft.com/2niiH7k; Full Script: "Interview with The Financial Times" The Kremlin, accessed on 22/2/2022, at: http://bit.ly/2IfBVKe

بتشييد جدار حضاري فاصل يتمثل بالحصانة الذاتية والكبرياء القومي، وبوعد أن "التقاليد الروسية"، التي يعاد تركيبها حاليًا، جزءٌ لا يتجزّأ من الأمن القومي الروسي. إنه مفهوم الفكرة الروسية في رسالة الألفية.

هذا الجدار ضروري للحيلولة دون "استيراد" قيم تهدد النظام السلطوي الذي أقامه مستخدمًا في ترسيخه شعبيًا مفاهيم الهوية والأصالة الروسية تارة، والسلافية العابرة للحدود تارة أخرى، ولاحقًا الأورو-آسيوية (أوراسية) حين يجري الحديث عن الروابط مع جمهوريات آسيا الوسطى والهضبة التركية وغيرها.

إنها التيارات الثلاثة الأساسية السائدة في المؤسسة الروسية الحاكمة وأوساط المثقفين والمفكرين المحيطين بها، وذلك بعد أن تراجع نفوذ التيار الليبرالي في أوساط النخبة الحاكمة في نهاية مرحلة بوريس يلتسين، وانتقل إلى المعارضة في مرحلة بوتين، التي تشهد تفاعل هذه التيارات الثلاثة. يميل أولها إلى التشديد على تمثيل روسيا للهوية الروسية (والتاريخ الروسي منذ عهد القياصرة والكنسية الأرثوذكسية)، بما في ذلك هوية الأقليات الروسية خارج روسيا، والحفاظ على عظمة روسيا؛ فالعظمة قدرُ روسيا على حد تعبير بعضهم. ويشدد تيار آخر على "العرق" السلافي بوصف البلدان السلافية مجال روسيا الحيوي الرئيس، هذا عدا التقارب الثقافي. وقد ارتفعت هذه النبرة خلال الخلاف الروسي - الأميركي حينما عارضت روسيا قصف الولايات المتحدة لصربيا. وثمة تيار فكري سياسي ليس له جذور شعبية يؤكد على مجال أوراسي تشكل روسيا مركزه. تتقاطع هذا التيارات في تشديدها على الأمن القومي الروسي، ودور الدولة العظمى، والتميز عن الغرب. إن الفكر السياسي العربي في مجال العلاقات الدولية مع روسيا مهتم جدًا بألكسندر دوغين، وبعضهم يعتبرونه الدماغ الفكري الباطني لبوتين. لكن هذا ليس سوى مبالغة، فلم يدمج بوتين الأوراسية في نسقه العقيدي وبصورة انتقائية إلا في عام 2014. دمجها كرافد وليس كمحدد، فهو يدرك تمامًا أنه مجال منخور وبعيد المنال، لكن لا بأس من استخدامه لها، وبدرجة أقل من استخدام سلافية الشعوب الثلاثة الأصلية (روسيا، بيلاروسيا، أوكرانيا)، ومن كون الكنيسة الأرثوذكسية مستودع القيم الروسية، ومن استلهامه للمفكرين المحافظين الروس في المنفى إبان الاتحاد السوفياتي ضد الليبرالية.

ومع التقدير لتعقب الباحثين للمؤثرات الفكرية على بوتين من ألكسندر دوغين في مسألة أوراسيا، أو إيفان أيلين السابق عليه والمتأثر بالفلسفة الألمانية وبكارل شميت[25]، الذي ترجمه دوغين بالمناسبة، لا أرى أن بوتين في ضوء مقاربة تحليل العقيدة السياسية لصانع القرار التي أشرت إليها وأكدت عليها سابقًا ينتمي إلى أي من هذه المدارس، مع ملاحظة ميل عام له للأفكار المحافظة الروسية، وإلى التيار القومي الروسي ضمن مفهومه "الفكرة الروسية" عبر عنه في مقاله في تموز/ يوليو 2021، بل يستدعي كلًا منها حسب الحاجة.

لا شك في أنه في تأكيده على سيادة الدولة (وحتى الدول عمومًا ضد الليبرالية) يقدم نموذجًا حيًا لتنظيرات كارل شميت وغيره، سواء قرأه أم لا، ويرجح (على الرغم مما أشاعته البروبوغندا البوتينية عنه أنه قارئ نهم لكتب التاريخ) أنه لم يفعل. وعندما يعمل على التعبئة المعنوية ضد الغرب الليبرالي، يلجأ تارة إلى حجة عدم توافق القيم الروسية مع الليبرالية، وأخرى إلى تحالف أوراسي بين مجتمعات وثقافات يجمعها تنافرها مع الليبرالية والغرب وفق تصوره عمومًا.

لا أعتقد أن الدكتاتوريين يقرؤون كارل شميت أو روبرت ميشلز أو فيلفريدو باريتو، ولا أن الساسة عمومًا يقرؤون نيقولو ميكيافيلّي. فثمة تقدير مبالغ فيه لمدى تأثير المفكرين في فكر السياسيين، ولا سيما غير الحزبيين منهم الذين لا يتبعون حزبًا عقائديًا. وحتى الحزبيين يقرؤون غالبًا منظرين ومثقفين من شارحي أفكار المفكرين. فهؤلاء المثقفون هم الذين ينتجون بيئة ثقافية ومزاجًا سياسيًا يتأثر به الحزبيون. وبوتين

25 David G. Lewis, *Russia's New Authoritarianism: Putin and the Politics of Order* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2020).
يُنظر على نحو خاص الفصل حول كارل شميت والتيار الروسي المحافظ، ص 24 - 48.

هو ضابط مخابرات سوفياتي مخلص قادم من الحزب الشيوعي، ارتقى بسرعة فائقة في مرحلة التسعينيات إلى سدة الحكم. ولا شك في أنه شهد عملية اختفاء دولة ألمانيا الشرقية من دون إطلاق رصاصة واحدة، حين راقب المظاهرات في دريزدن بوصفه ضابطًا في الكي جي بي. وتعرض لصدمة انهيار الاتحاد السوفياتي والفوضى الاجتماعية التي تلته، وخبِر عن قرب كابوس الفوضى بعد تفكك الاتحاد، وانهيار نظام الخدمات المقدمة لمجتمع كان يعتمد كليًا على الدولة، وغياب الأمن وانتشار الجريمة على نحو مرعب، وتفكك العائلة وانتشار الدعارة إلى درجة تصديرها. وآفات كثيرة ابتلي بها المجتمع في ظل النظام الحزبي الشيوعي، وخرجت إلى العلن مع ضعف الدولة.

وتعلّم بوتين من تلك الصدمة التشديد على قوة الدولة ودورها، واعتبار الليبرالية عدوًا لتعزيز دور الدولة. وبحث عن عوامل مساعدة في تماسك الدولة والمجتمع، فلم يجد ما هو أضمن وأعمق جذورًا في تاريخ الدولة من القومية الروسية والكنيسة الأرثوذكسية، ليرثا الأيديولوجية الشيوعية والحزب الشيوعي. وأصبح يتصور روسيا القيصرية كأنها دولة مركزية قومية. وربما بحث عن سند أيديولوجي لمثل هذه النزعات لديه، فوجد كتابات تنظّر لمثل هذه الاستنتاجات العملية، وتعينه في تنظيم أفكاره، وفي بلورة خطاب سياسي. هكذا تسير الأمور في رأيي وليس العكس. وربما وجد أن القومية الروسية أكثر رسوخًا وأصالة، وأكثر إسنادًا لدور الدولة من بقية التيارات. وقد طوّر موقفه لاحقًا إلى اتهام الشيوعيين بالمسؤولية عن القضية القومية التي تواجهها روسيا حاليًا في أوكرانيا وغيرها. أما الليبرالية فهي بالنسبة إليه عدو الدولة القوية، وهي تصلح للغرب فقط بسبب جذورها التاريخية وتوافقها مع الثقافة السائدة هناك. لكنه عبّر عدة مرات عن تفهمه، بل تضامنه مع الحركات اليمينية الشعبوية المعادية لليبرالية في الدول الغربية[26].

إن مفتاح فهم بوتين هو بناء الدولة واستدعاء كل ما يخدم ذلك. الدولة أولًا وأخيرًا. وسياسات القوة في الخارج. واستدعى لهذا الغرض فكرة استعادة روح روسيا، بما فيها الثقافة والتقاليد والعظمة الإمبراطورية. وهو بمعنى ما يستعيد روسيا التي كان الماركسيون، وخصوصًا فلاديمير لينين، يعدونها قلعة الرجعية في أوروبا.

ليس صدفة أن تُشدِّد استراتيجيّتا الأمن القومي في عامي 2015 و2021 على الهوية الروسية والتقاليد الروسية، وعلى ضرورة الحفاظ عليها في وجه الغربنة والانحلال الأخلاقي. إن إدخال الثقافة والهوية ضمن استراتيجية الأمن القومي هو تعبير واضح عن أمننةٍ Securitization هذه المجالات في إطار محاولة وضع روسيا مقابل الغرب في كل ما يتعلق بالثقافة والقيم واتباع نهج محافظ في تأكيد وجود جوهر ثابت للهوية الروسية والثقافة الروسية[27].

كتب مؤلفا تقريرٍ صقريّ الطابع لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أنّ تسامح الغرب مع ضم روسيا القرم، وتنظيم تمرّد في شرق أوكرانيا، شجّع القادة الروس على الاستمرار في هذه السياسة. كما أن ضم روسيا أجزاء كبيرة من أوكرانيا سيزيد من قدراتها البشرية والصناعية ومصادرها الطبيعية إلى درجة قد تصبح معها تهديدًا عالميًّا، ولهذا من الضروري منع حصول ذلك[28]. بالنسبة إلى روسيا، من الضروري ضمان عدم ضم بيلاروسيا وأوكرانيا وجورجيا إلى حلف الناتو ولا إلى تحالف عسكري أو اتحاد اقتصادي سوى ما تُسيطر عليه روسيا. وجوهر النزاع، بحسب المؤلفين، هو إن كانت جمهوريات الاتحاد السوفياتي الإثنية السابقة يمكنها أن تعيش مُستقلة ذات سيادة أم عليها أن تعترف أن السيد الحقيقي هو موسكو[29]. ويتجاهلان رؤية الجانب الروسي الذي يعيده إلى عدم اعتراف الغرب بقيادة الولايات المتحدة بهموم روسيا الأمنية ودورها.

---

26 يُنظر المقابلة نفسها في: Barber and Foy.

27 Buchanan.

28 Philip G. Wasielewski and Seth G. Jones, “Russia’s Possible Invasion of Ukraine,” *CSIS Briefs*, Center for Strategic & International Studies, January 2022, p. 2, accessed on 17/2/2022, at: https://bit.ly/3s4GiHN

29 Ibid., p. 2.

ودلل الكاتبان على موقفهما بمقال بوتين المعروف عام 2021؛ إذ ادعيا أنه عدّ أوكرانيا جزءًا من روسيا وأن كييف يجب أن تعود إلى "السرب الروسي"[30]. والحقيقة أنه ذكر روسيا الصغرى وروسيا البيضاء وروسيا الكبرى في سياق الماضي التاريخي الإثني الروسي، وأن أوكرانيا اعتُبرت تاريخيًّا روسيا الصغرى، وأن أساس اللغة واحد والثقافة واحدة والديانة واحدة، وغير ذلك من الكلام الثقافي الإثني التبريري. ولكن بوتين اعترف أيضًا أن العالم يتغير، واعترف بالدول القائمة وحق الشعوب في تقرير المصير وإقامة دول، لكنه تساءل: "ولكن كيف يتم ذلك؟" مكررًا بأنه يرفض وجود أوكرانيا مُعادية لروسيا، وليس وجود أوكرانيا كدولة. ويقول الكاتبان إن مقال بوتين[31] أصبح قراءة إلزامية للجنود في الجيش الروسي[32].

اعتبر بوتين رسميًا أن الوحدة السلافية الأصلية هي في شعب واحد في ثلاث دول. لكنه ارتكب في مقاله مغالطات تاريخية، ليس لأنه عدّ الروس والأوكرانيين والبيلاروس نسل شعب ما يسميه روس القديمة Ancient Rus، التي كانت في رأيه أكبر دولة في أوروبا[33]، بل لأنه أسقط على ذلك التاريخ (الذي يعود إلى ما قبل ألف عام) مصطلحات الدولة والقومية.

تأسس الاتحاد السوفياتي عام 1922، وأُعلن عن إقامة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ودستور الاتحاد السوفياتي عام 1924. ويتهم بوتين لينين شخصيًا بأنه زرع قنبلة مؤقتة تاريخية حين أرسى، نظريًا على الأقل، أساسًا قانونيًا للانفصال، إضافةً إلى التجارب التي أجروها باقتطاع أجزاء من روسيا ومنحها لجمهوريات أخرى، وعدم الأخذ في الاعتبار المشتركات القومية عند تأسيس الجمهوريات. فالبلاشفة لم يكونوا قوميين، ولم تهمهم مثل هذه الأمور، بل أرادوا إجراء تجارب في إذابة القوميات وصهرها. وهو يعتبر ذلك من أهم أخطاء البلاشفة، وربما جرائمهم.

يعتبر بوتين أوكرانيا بحدودها الحالية من إنتاج المرحلة السوفياتية، وهذا ما كرّره في خطابه في 21 شباط/فبراير 2022 الذي أعلن فيه الاعتراف بالجمهوريتين الانفصاليتين. ويكفي بوتين، وفق المقال، إلقاء نظرة على دولة روسيا في القرن السابع عشر لتبيّن أن أراضي أوكرانيا الحالية كانت جزءًا منها. لكن البلاشفة، بحسب بوتين، تعاملوا مع روسيا كأنها حقل لتجاربهم الاجتماعية، وحلموا بإزالة الفوارق القومية، عبر تعظيم نمو البروليتاريا في أوكرانيا، وكانوا كرماء في رسم الحدود والتبرع بأراضي روسيا. ولا سيما نيكيتا خروتشوف الأوكراني الذي تبرع بالقرم الروسية لأوكرانيا. لكن في تلك الفترة، لم يكن يُنظَر لجمهوريات الاتحاد السوفياتي كدول، بل كانت جزءًا من دولة واحدة، ضمنها دور الحزب الشيوعي السوفياتي. هذه الدول وجدت نفسها "خارج الدولة الأم" عام 1991. وكتب بوتين: "ماذا يمكن أن نقول عن ذلك؟ الأشياء تتغير: وليست الدول والجماعات استثناءً. ويتأثر الناس بعدد من الأسباب والظروف التاريخية، يصبحون واعين لأنفسهم بوصفهم أمة منفصلة في لحظةٍ ما. كيف نعامل ذلك؟ يوجد جواب واحد: باحترام! إذا أردت أن تؤسس دولة خاصة بك: فأهلًا وسهلًا! لكن ما هي الشروط؟"[34].

يطيل بوتين الحديث عن محاولة حُكّام أوكرانيا الجُدد كتابة تاريخ لأوكرانيا ليس منفصلًا عن روسيا فحسب، بل إنه معاد لها أيضًا، إنه تاريخ يتناول الحياة المشتركة التي كانت قائمة، سواء في روسيا القيصرية أو في

30 Ibid., p. 1; See: Vladimir Putin, "Annual News Conference," The Kremlin, 23/12/2021, accessed on 21/2/2022, at: https://bit.ly/3h226gJ; Putin, "On the Historical Unity of Russians and Ukrainians."

31 Putin, "On the Historical Unity of Russians and Ukrainians".

32 Wasielewski and Jones, p. 2; See: Dmitry Medvedev, "Why Contacts with the Current Ukrainian Leadership are Meaningless," [Russian], *Kommersant*, 11/10/2021, accessed on 21/2/2022, at: https://bit.ly/3I6QRzD

33 Putin, "On the Historical Unity of Russians and Ukrainians."

34 Ibid.

الاتحاد السوفياتي بوصفها احتلالاً روسيًا. لا يُهم، في رأيه، كيف يُعرِّف الناس أنفسهم ما داموا جزءًا من الأمة نفسها، هل هم روس أم أوكرانيون أم بيلاروس؟ ليس هذا المهم. لكن في أوكرانيا، ثمّة تغيير قسري للقومية، إذ يُجبرَ الأوكرانيون والروس على إنكار جذورهم والاعتقاد أن روسيا عدو لهم. والحقيقة أن إعادة تشكيل الدولة في روسيا للقومية الروسية وإعادة كتابة التاريخ بوصفه تاريخ قوميات لا يقل قسرًا وفرضًا عما يدعي أنه جار في أوكرانيا. ومن الواضح أنه يقصد بالقومية الهوية الإثنية وليس الجنسية. وهو أمر مشترك في دول أوروبا الشرقية بما في ذلك أوكرانيا. فجميع دول أوروبا الشرقية هي في الحقيقة، في أفضل الحالات ديمقراطيات إثنية، وفي حالات أخرى إثنوقراطيات تنطلق من أن الدولة تعبر عن حق تقرير المصير لقومية إثنية بعينها ما ينتج أقليات إثنية ليست عدديًا فقط، بل سياسيًا أيضًا.

ووفق بوتين، إذا أراد حُكّام أوكرانيا الحاليون التعلّم من التجربة الغربية، فلينظروا إلى النمسا وألمانيا من جهة وكندا والولايات المتحدة من جهة أخرى كيف يتعايشون، تجمعهم ثقافة وإثنية ويعيشون في دول منفصلة باحترام، لكل دولة مصالحها وسياساتها الخارجية، ولكن هذا لا يمنعها من أن تعقِد علاقات اندماج وتحالف. لديها حدود معروفة، لكن عندما يعبرها المواطن يشعر كأنه في بلاده، ويمكنه الانتقال والعمل بحريّة من دولة إلى أخرى. وعليهم أيضًا أن يتعلموا من تجربتهم هم، ولا سيما حين خضع ساستهم للألمان، وماذا كانت نتيجة ذلك؟ في تحذير من الوقوع مرة أخرى في خطأ التبعية للأجانب. ولا يقبل بوتين أن يعتبر أوكرانيا روسيا دولة أجنبية مثل ألمانيا. وعقدته الحقيقية أنه إمبراطوري وقومي روسي في الوقت ذاته. وثمة تناقض بنيوي وثقافي بين القومية والنزعة الإمبراطورية، فالأخيرة لا تقبل بفرض قومية بعينها لثقافتها.

تبقى الحقيقة الأساسية في أن بوتين يفكر بمفاهيم المدرسة الواقعية الكلاسيكية الخالصة في سياسات القوة والتوازن عبر القوة، لكن براغماتيته تسمح بتقدير أنه يمكن له أن يتجاوزها حين تلبية بعض متطلباته الأمنية الاستراتيجية. فلم يصبح بوتين عدوًا للغرب دفعة واحدة ومنذ البداية، بل إن الغرب أرغمه على السير في هذا الطريق الوعر، بعد أن كان يؤكد في رسالة الألفية وفي استراتيجية مفهوم الأمن القومي الروسي (كانون الثاني/ يناير 2000) على التعاون الدولي والإصلاحات الاقتصادية وتوفير بيئة جذب الاستثمارات، ومن ضمنها الرهان على الناتو-روسيا. وصحيح أنه عبّر عن وجهات نظر محافظة بشكل شديد فيما يتعلق بتوكيد ما أسماه بـ "القيم الروسية التقليدية" التي يجب أن تؤطر تمثُّل روسيا لما سماه بوتين "القيم العالمية"، لكن هذا التأكيد كان محكومًا بالمسألة الاستراتيجية وهي إعادة بناء الدولة وليس بمعاداة الغرب ابتدائيًا ووصفه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش George W. Bush بأنه «ذو توجه مباشر وأهل للثقة»[35]. فليس هناك أي مدعاة للشك بإصلاحية بوتين الليبرالية الاقتصادية الكاملة، لكنه حوطها في ضوء حصاد تجربة التسعينيات بضرورة دور الدولة في حفظ التماسك الاجتماعي الوطني، وكلما ازدادت سياساته سلطوية وأصبح أكثر تمسكًا بالحكم ورفضًا لتداول السلطة ديمقراطيًا، ازداد تشديده على دور الدولة في الداخل، وسياسات القوة في الخارج.

4. عن توسع الناتو

كان شرط الروس لتوحيد ألمانيا في البداية هو ألّا تكون عضوًا في حلف الناتو. وفي النهاية، أكدت المعاهدة التي اعترفت بوحدة ألمانيا عام 1990، والتي تُسمّى اتفاقية "أربع زائد اثنان" التي ضمّت جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (غرب ألمانيا وشرق ألمانيا) والقوى الأربع التي احتلت ألمانيا في نهاية الحرب العالمية الثانية، فرنسا والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، أن قوات

35 Marcel H. van Herpen, *Putinism: The Slow Rise of a Radical Right Regime in Russia* (Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan, 2013), p. 1; Caroline Wyatt, "Bush and Putin: Best of friends," *BBC*, 16/6/2001, accessed on 21/2/2022, at: https://bbc.in/3vsYnRE

ألمانية من غير حلف الناتو فقط يمكنها أن تتموضع في شرق ألمانيا. ولم تذكر المعاهدة شيئًا عن عضوية ألمانيا في الحلف[36].

لقد طرح يومًا السؤال الذي يبدو غريبًا هذه الأيام: لماذا لم يحل حلف الناتو بعد حل حلف وارسو؟ لماذا يبقى هذا الحلف قائمًا في غياب حلف مقابل؟ لقد خشي ساسة أوروبيون وأميركيون من أن حله سيكون بمنزلة انسحاب أميركي من أوروبا وعودة إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية؛ إذ يمُكِن أن تعود ألمانيا بعد توحيدها لتصبح قوة مركزية في أوروبا وتحصل على سلاح نووي خوفًا على أمنها، فتعود لتهدد الأمن الأوروبي. كما طرحت آراء أخرى بشأن تعديل رسالته ومهماته لتنفيذ القانون الدولي، كما في حالة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في يوغسلافيا؛ وهو ما حصل على نحو انتقائي للغاية. لا يمكن اليوم تصور أن حلف الناتو قائم لإنفاذ الشرعية الدولية. لقد فهمت دول كبرى خارجه أن توسعه الإقليمي سوف يكون على حساب نفوذها الإقليمي، كما بات الحلف يرى أن مهمته الدفاع عن الدول الأعضاء فيه ضد توسع نفوذ هذه الدول الكبرى الموجودة خارجه.

في عام 2004، أضاف الناتو سبعة أعضاء. وكان هذا أكبر توسّع منذ الحرب الباردة، وشملت مجموعة الأعضاء السبعة جمهوريات البلطيق وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا. وبعد أربع سنوات، أي في نيسان/ أبريل 2008، أعلن حلف الناتو في قمة بوخارست توجهه نحو إضافة أوكرانيا وجورجيا في مرحلةٍ ما في المستقبل. كان هذا الأمر خطًا أحمر بالنسبة إلى روسيا. لكن الناتو دخل في مرحلة ركود في مرحلة ترامب، كما أن حسابات دوله بشأن العلاقات الثنائية مع الدول الأخرى طغت في كثير من الحالات على ميثاقه التحالفي إلى حد أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وصف وضعيته بـ "موت سريري".

لم تكن روسيا قادرة على الرد على الخطوات الأميركية في البلقان في التسعينيات. وأصبحت تلك المرحلة تعد مرحلة إذلال لها. لكن عندما هاجمت جورجيا الانفصاليين في أوسيتيا الجنوبية عام 2008 ردت بالتدخل المباشر في جورجيا التي ذُكِرت مع أوكرانيا بوصفها مرشحة للانضمام إلى الحلف. وقع هذا التدخل ليس فقط بسبب استقرار النظام في روسيا وبداية إعادة بناء القوة العسكرية الروسية، بل أيضًا بسبب اتضاح ورطة التدخل العسكري الأميركي في العراق وعمق أزمته هناك.

وتوسّعت عضوية حلف الناتو مرة أخرى في عام 2017 بانضمام مونتينيغرو (الجبل الأسود)، وكذلك شمال مقدونيا في عام 2020[37]. بالتأكيد لم تكن مونتنيغرو وشمال مقدونيا جاهزتين للانضمام بأي معايير مقارنة بأوكرانيا، ولكن من الواضح أن التمهل في ضم أوكرانيا وجورجيا، ليس بسبب المعايير العسكرية للحلف، وإنما لأن الحلف متردد سياسيًا بسبب ردة فعل روسيا، ولكنه لا يعترف بذلك. في عام 2020، أصبحت أوكرانيا واحدة من ست دول تُعتَبَر "شركاء ذوي فرص متقدمة" Enhanced Opportunities Partners، وهو موقع خاص مُنِحَ لشركاء الناتو مثل أستراليا وفنلندا وجورجيا والأردن والسويد.

قبل أسابيع من عقد قمة بوخارست، حذر بوتين وليام بيرنز William J. Burns، الذي كان يشغل منصب وكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية، من أنّ أي زعيم روسي لن يقف مكتوف الأيدي أمام توسع عضوية حلف الناتو لتشمل أوكرانيا. إن إعلان حلف الناتو في تلك القمّة لم يؤكد فقط أن هذ الدول ستصبح أعضاء في الحلف، وإنما قدم الحلف دعوات رسمية للانضمام لكل من ألبانيا وكرواتيا اللتين أصبحتا أعضاء في الحلف عام 2009.

36 Jonathan Masters, "Why NATO Has Become a Flash Point with Russia in Ukraine," Backgrounder, Council on Foreign Relations, 20/1/2022, accessed on 17/2/2022, at: https://on.cfr.org/3h23Ne5

37 Ibid.

اعتبر بوتين أن دعوة أوكرانيا وجورجيا للانضمام إلى حلف الناتو تهديد لأمن روسيا. ويَستشهِد دان صباغ بما قاله جيمي شيا، المسؤول الكبير السابق في حلف الناتو، أنه يتذكر جيّدًا ما قاله بوتين للمستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل وجورج بوش الابن في هذا السياق أن أوكرانيا بالنسبة إليه "ليست دولة حقيقية"[38]. في تلك القمة، اقترحت الولايات المتحدة دعم عضوية كل من أوكرانيا وجورجيا في حلف الناتو، لكن ألمانيا وفرنسا قامتا بعرقلة ذلك منعًا لاستفزاز روسيا[39].

وفي كلمته عام 2007 في ميونيخ، وصف بوتين توسّع حلف الناتو شرقًا بأنه استفزازٌ لروسيا. ففيما عدا وعود حلف الناتو، على لسان أمينه العام مانفريد ڤيرنر Manfred Wörner في 17 أيار/ مايو 1990، بِعدم التوسُّع شرقًا، فإنَّه لا يَفهم معنى التوسُّع شرقًا، ولا سيّما أن التهديد العالمي هو الإرهاب ويجب أن يتوحد أعضاء حلف الناتو وغير الأعضاء في الحلف لمكافحة الإرهاب[40].

ووفق بوتين في كلمته، فإن حلف الناتو هو منظمة سياسية عسكرية دفاعية، وليست مُنظَّمة أُممية، وتحركها نحو الشرق في أوروبا ليس محايدًا بل موجهًا ضد أحد ما. ويحمل بوتين الغرب مسؤولية التعامل مع روسيا من طرفٍ واحد كأنّها عدو[41]. وهو ما كرره في خطابه المُتلفز بأن "الغرب لا يريد صداقتنا والتحالف معنا، لكن لماذا يُريد استعداءنا؟"[42]. وقد حاول الرئيس الروسي في أكثر من مناسبة التركيز على الحرب على الإرهاب باعتباره التحدي العالمي الرئيس الذي يواجه الإنسانية، في محاولة لتقديم التحالف في هذه الحرب، وليس التشابه بين الأنظمة، أساسًا كافيًا للتعاون بين روسيا والولايات المتحدة. وقد شددت روسيا إبان تدخلها في سورية عام 2015 على أن مكافحة الإرهاب سبب تدخلها (وليس إنقاذ نظام الأسد، ولا ممارسة تصوراتها لدور الدول العظمى ومصالحها الجيو-استراتيجية) وأن هذه الصياغة لأسباب التدخل هي ما يجب أن يتقبله الغرب. ولا شك في أن رؤية بوتين للسياسة الدولية لا تحتمل فكرة أن يتعامل الغرب مع روسيا كأنها دولة عالم ثالثة بفرض العقوبات عليها كما حصل قبل ذلك حين قامت بضم القرم. لا تُفرَض العقوبات على الدول العظمى. فلم تعاقب الولايات المتحدة بسبب حربها على العراق أو التدخل المباشر لتغيير النظام في بنما. لا يحتمل نمط تفكير بوتين أقل من المعاملة بالمثل. وأعتقد أن عدم الاعتراف بدور بلاده بالعقوبات وغيرها يستفزه لفعل المزيد لغرض إثبات هذا الدور بالقوة باعتراف أو من دونه. توجد لدى الصين قوة الاقتصاد، وليست بحاجة إلى استخدام القوة العسكرية لإثبات وجودها بين الدول العظمى، أما روسيا فليس لديها إلا القوة العسكرية.

وخلال أزمة عام 2022، رفضت واشنطن ومعها حلف الناتو مطالب بوتين إلغاء إعلان بوخارست لعام 2008 الذي فتح المجال لضم أوكرانيا وجورجيا للحلف. كما رفضا الالتزام بعدم ضم أعضاء جدد في المستقبل. وفي الوقت ذاته، يؤكد أعضاء حلف الناتو جميعًا أن أوكرانيا وجورجيا لن تكونا جاهزتين للالتحاق بالحلف قريبًا، ما يمُكِن أن يُشكِّل أساسًا لتأجيل عملية الضمّ هذه من دون إغلاق الباب إلى الأبد، وعوّل بعض الباحثين على أن روسيا قد تقبل بالتأجيل كحل وسط إذا كان لفترة طويلة[43]. ولا يبدو ذلك صحيحًا. فلم تعد روسيا تثق بالتأجيل في حد ذاته، وتطالب باتفاقيات أو معاهدات جديدة متعلقة بالنظام الأمني في أوروبا. ثمة أزمة ثقة واضحة وجلية.

---

38 Sabbagh.

39 D'Anieri, p. 23.

40 Putin, "Speech and the Following Discussion at the Munich Conference on Security Policy."

41 Ibid.

42 "Russian President Putin Statement on Ukraine," C-SPAN, 21/2/2022, accessed on 22/2/2022, at: https://bit.ly/3H2Q01y; "Address by the President of the Russian Federation," The Kremlin, 26/2/2022, accessed on 22/2/2022, at: https://bit.ly/35cwJxM

43 Graham and Menon.

الخريطة (1)

توضح الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي «الناتو» وتوسّع عضويته منذ تأسيسه عام 1949 وحتى عام 2020

روسيا
ألمانيا
أوكرانيا

الأعضاء المؤسسون

- 1949: أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، كندا، لوكسمبورغ، المملكة المتحدة، النرويج، هولندا، الولايات المتحدة

توسّع أثناء الحرب الباردة

- 1952: تركيا، اليونان
- 1955: ألمانيا الغربية
- 1982: إسبانيا

توسّع بعد الحرب الباردة

- 1990: ألمانيا*
- 1999: التشيك، المجر، بولندا
- 2004: بلغاريا، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا
- 2009: ألبانيا، كرواتيا
- 2017: الجبل الأسود
- 2020: شمال مقدونيا

* مع إعادة توحيد ألمانيا في عام 1990، أصبحت ألمانيا الشرقية عضوًا في حلف الناتو. وتوضح الخريطة حدود ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية.

المصدر:

Member countries," NATO, 24/9/2020, accessed on 17/2/2022, at: https://bit.ly/352tgBR; Jonathan Masters, "Ukraine: Conflict at the Crossroads of Europe and Russia," Backgrounder, Council on Foreign Relations, 2/12/2021, accessed on 17/2/2022, at: https://on.cfr.org/3s1tXnF

الخريطة (2)

أوكرانيا والمناطق الحدودية المتنازع عليها مع روسيا

بيلاروسيا
بولندا
كييف
أوكرانيا
دونباس
روسيا
لوغانسك
دونيتسك
مناطق متنازع عليها
مولدوفا
رومانيا
شبه جزيرة القرم
منطقة محتلة من روسيا
البحر الأسود

أوكرانيا في لمحة

المساحة
603,550 كم²
(أكبر الدول التي تقع أراضيها بالكامل داخل أوروبا)

عدد السكان
44 مليون نسمة

الديانات الرئيسة
المسيحية الأرثوذكسية، والكاثوليكية والبروتستانتية

اللغة الأساسية
الأوكرانية (اللغة الرسمية)
الروسية

نظام الحكم
جمهورية ديمقراطية برلمانية - رئاسية

الناتج المحلي (GDP)
155.6 مليار دولار أميركي

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDP Per Capita)
3,727 دولارًا أميركيًا

المصدر: Masters.

5. مسارات تاريخية متعرجة

في مقال له بداية عام 1994 في مجلة **فورين أفيرز**، اعتبر مستشار الأمن القومي الأميركي السابق زبيغنييف بريجينسكي أن الحفاظ على أوكرانيا قويّة في مقابل روسيا يجب أن يكون محور السياسة الأميركية بعد الحرب الباردة؛ إذ كتب في حينه أنه "لا يمكن التأكيد على نحوٍ كافٍ أنه من دون أوكرانيا لن تعود روسيا إمبراطورية، لكن مع أوكرانيا خاضعة لها، تتحول روسيا فورًا إلى إمبراطورية"[44]. ولا شك في أن بوتين يشارك بريجينسكي هذا الرأي، لكن من منطلق معاكس. فبالنسبة إليه تبقى عظمة روسيا منقوصة من دون بيلاروسيا وأوكرانيا. وفي الوقت الذي أعادت فيه روسيا بناء نفسها في العقد الأول من هذا القرن، لم تتمكن أوكرانيا من ذلك، ليس لأنها جردت من السلاح النووي، بل لأسباب متعلقة أساسًا بعدم الاستقرار والتأخر في التغلب على الزُمَر الاقتصادية-السياسية (الأوليغاركيات) المتحكمة بالنظام السياسي، والحيرة الأوكرانية بين الفوائد الاقتصادية من العلاقة مع روسيا من جهة، والرغبة في الإفلات من هيمنتها والانضمام إلى أوروبا، أو "الغرب"، بما في ذلك حلف الناتو والاتحاد الأوروبي (الذي لم تلب شروطه السياسية والاقتصادية فعلًا)، من جهة أخرى.

تاريخيًا، بدأ الصراع على أوكرانيا، التي يعيد بوتين "الفضل" بوجودها في حدودها الحالية إلى الاتحاد السوفياتي، منذ نهاية هذه المرحلة. ومن الطرائف أن الرئيس جورج بوش الأب في خطابه أمام البرلمان في كييڤ عام 1991، حين توقف هناك في طريق العودة من موسكو، حاول إقناع البرلمان الأوكراني بالبقاء ضمن الاتحاد السوفياتي وليس الانفصال عنه، وأن الولايات المتحدة لن تدعم من يريد استبدال طغيان باستبداد آخر محلي[45]. ووقعت محاولة الانقلاب على ميخائيل غورباتشوف في العام نفسه. وأعلنت أوكرانيا استقلالها في 24 آب/ أغسطس 1991 بعد فشل محاولة الانقلاب، التي بينت مدى هشاشة الإصلاح السوفياتي واحتمالات العودة عنه في أي وقت. فمن خشي عودة النظام السوفياتي القديم فَضَّل الانفصال، أو على الأقل بَرَّر الانفصال بهذه الخشية. وعلى الرغم من اعتراف يلتسين باستقلالها، لم يسلّم البرلمان الروسي (الدوما) الذي سيطر عليه الشيوعيون والقوميون بهذا الأمر.

وبعد المرحلة الأولى التي قاد فيها البلاد بعد الاستقلال مسؤولون سابقون في الاتحاد السوفياتي، كما كان الحال في غالبية الجمهوريات السوفياتية، حاولت روسيا أن تُحافظ على تأثيرها في أوكرانيا، لا سيّما بعد أن خَسِرَ مُرشَّحها المفضل ڤيكتور يانوكوڤيتش Viktor Yanukovych عام 2004 لصالح المنافس الذي دعمته الثورة البرتقالية. جاءت هذه الصدمة بعد خسارة انتخابية أخرى لمؤيدي روسيا في جورجيا عام 2003 بعد ثورة الورود، التي تبعتها ثورة الزنبق في قيرغيزستان عام 2005. لكن يانوكوڤيتش عاد وانتصر في انتخابات 2010 بعد أن فقد الناخبون ثقتهم بالسياسيين الذين أوصلتهم الثورة إلى سدة الحكم نتيجة لتفاقم الأوضاع الاقتصادية وعدم التقدم في مكافحة الفساد.

انتُخِب يانوكوڤيتش رئيسًا لأوكرانيا بعد أن هزم بصعوبة منافسته يوليا تيموشينكو Yulia Tymoshenko، التي كانت وزيرته أيضًا، وبعد أن أعاد تصميم صورته بوصفه مؤيدًا للاندماج مع أوروبا. وأمر باعتقال تيموشينكو بحجّة إساءة استعمال السلطة وحُكِمَ عليها بالسجن سبع سنوات. وأدى اعتراض الغرب على تجاوزاته إلى إعادة تموضعه إلى جانب روسيا. وفي 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، انسحب يانوكوڤيتش من المحادثات مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقية شراكة. وبعدها بدأت احتجاجات أوروميدان (2013-2014) التي أدت إلى إطاحته. وكانت روسيا في الوقت ذاته تضغط على أوكرانيا للانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي الأورو-آسيوي الذي تحاول إنشاءه.

---

44 Zbigniew Brzezinski, "The Premature Partnership," *Foreign Affairs* (March/April 1994), accessed on 20/2/2022, at: https://fam.ag/3LMEqej

45 D'Anieri, p. 31.

وردًا على ذلك، لم تكتف السلطات الروسية بضم شبه جزيرة القرم والتدخل في شرق أوكرانيا لصالح الانفصاليين في إقليم الدونباس، بل منحت أيضًا مئات الآلاف من جوازات السفر للروس المقيمين في شرق أوكرانيا، كما أسهمت في تسليح قوات انفصالية تبلغ نحو 40 ألف جندي وفق التقديرات[46]. ولم تكن حماية الانفصاليين الروس مجرد حجة عابرة؛ إذ تحولت الإثنية الروسية إلى مكون رئيس في العقيدة الأمنية الروسية. واستمرت الحرب حتى شباط/ فبراير من عام 2015.

وكما هو متوقع، حظي التدخّل الروسي في أوكرانيا عام 2014 بدعم شعبي في روسيا؛ إذ يكاد يسود إجماع روسي بشأن أوكرانيا، ما رفع شعبية بوتين الذي يعمل على تأجيج المشاعر الوطنية والتوق لدور الدولة العظمى إلى 80 في المئة[47]. وحتى المعارض الروسي الذي يعد ليبراليًا، أليكسي نافالني Alexei Navalny، وأشدّ معارضي بوتين، عبر عن تأييده لضم شبه جزيرة القرم. فعلى الرغم من أن ما حصل يُعدُّ انتهاكًا للقانون الدولي، وفق تعبيره، فإنه أكّد على «أن شبه جزيرة القرم هي الآن جزء من روسيا»، «دعونا ألّا نخدع أنفسنا. كما أنني أنصح بشدّة الأوكرانيين ألّا يخدعوا أنفسهم». وأيّد الهتاف القائل في حينه «القرم لنا». وقال إنه لن يُعيد شبه جزيرة القرم إلى أوكرانيا إذا ما أصبح رئيسًا لروسيا[48]، وقد عدّ الهجرة إلى روسيا، ولا سيما من الجمهوريات الآسيوية، قضية خلافية أكبر من سياسة بلاده في أوكرانيا[49]. كما قال إنه لا يرى أي فرق بين الروس والأوكرانيين. ودافع ليبرالي بارز آخر هو بوريس نيمتسوف Boris Nemtsov عن ضم سيڤاستوبول Sevastopol بوصفها عملية استرداد وليست إنجازًا جديدًا لروسيا[50].

في عام 2019 هزم زيلينسكي الرئيس ورجل الأعمال الليبرالي بيترو بوروشينكو. وتمحورت المعركة الانتخابية حول موضوع الفساد، وعمومًا تضمّن برنامجه ترتيب العلاقات مع روسيا والتوصل إلى سلام معها. جاء انتخاب ممثل تلفزيوني للرئاسة ضمن الموجة الشعبوية المشحونة بالنقمة على النخب والسياسيين وعدم الثقة بهم، والتي تعد من أشد المخاطر على الديمقراطيات كما تظهر التجربة التونسية أيضًا.

نلاحظ أنه تقريبًا في جميع الحالات، كانت الانتخابات الأوكرانية تجري بين مرشحين داعمين للتوجه غربًا وآخرين يؤيدون التوجه شرقًا، أو على الأقل، كان الأمر ينتهي إلى صراع على تحالفات من هذا النوع بعد الانتخابات.

وهذه في الحقيقة قضايا لا يمكن حسمها في الانتخابات، لأنها ليست مجرد قضايا متعلقة بالبرنامج السياسي، بل تتعلق بشروخ اجتماعية - سياسية عميقة. ولكي تستقر الديمقراطيات، يفترض أن تكون مثل هذه القضايا الجوهرية التي تمس هوية الدولة أو مصيرها، إما موضع إجماع بحيث تكون معارضة هذا الإجماع حولها هامشية للغاية، أو تحيّد عن الصراع السياسي الحزبي، فلا تكون موضوعًا في الانتخابات مثل الديمقراطية ذاتها. خذ مثلًا طبيعة نظام الحكم الديمقراطي أو تحالفات دول مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا ضمن المعسكر

---

46 “Minsky moment”, p. 10

47 Jonathan Masters, “Ukraine: Conflict at the Crossroads of Europe and Russia,” Backgrounder, Council on Foreign Relations, 2/12/2021, accessed on 17/2/2022, at: https://on.cfr.org/3s1tXnF

48 Anna Dolgov, “Navalny Wouldn't Return Crimea, Considers Immigration Bigger Issue Than Ukraine,” *The Moscow Times*, 16/10/2014, accessed on 22/2/2022, at: https://bit.ly/3H2Weys;
“Alexei Navalny: Russia's jailed vociferous Putin critic,” *BBC*, 8/10/2021, accessed on 22/2/2022, at: https://bbc.in/3p6Umi2

49 ثمة سوء فهم بشأن ليبراليته وليبرالية أمثاله (قائدة المعارضة في ميانمار مثلًا) وتوقعات الناس منهم؛ إذ إن الليبرالية في حالات كثيرة تبقى في حدود الهوية الإثنية مع ازدواجية المعايير التي لا بد منها في هذه الحالة، كما أن الإعلام الليبرالي في "الغرب" يكتفي للحكم عليهم بداية بميولهم إلى الغرب قبل أن يكتشف محدودية مواقفهم. تبقى القضايا التي يناضل من أجلها هؤلاء المعارضون عادلة، ولكن ثمن القومية الإثنية في مواقف كثيرة غير عادلة تمس بصدقيتهم.

50 D'Anieri, p. 10; Dolgov; Marlene Laruelle, “Alexei Navalny and Challenges in Reconciling ‘Nationalism’ and ‘Liberalism’,” *Post-Soviet Affairs*, vol. 30, no. 4 (2014), pp. 276-297.

الغربي. هذه القضايا ليست موضوعًا انتخابيًا لأنها موضع إجماع، وينطبق الأمر على حياد سويسرا والسويد وفنلندا[51]، على الرغم من أنها دول ديمقراطية.

ولذلك أيضًا يبدو أن الخيار الوحيد لأوكرانيا، والذي قد يقودها إلى الاستقرار هو الحياد وليس الانضمام إلى الأحلاف العسكرية، وذلك في مقابل الاحترام الروسي للسيادة. هذا النموذج ضروري للديمقراطية الأوكرانية، وكان يمكن أن يجنّب أوروبا الحرب. ولكن لم تطرح أيٌ من القوى التي تورطت في الأزمة الأخيرة التي أدت إلى الحرب هذا النموذج بجدية.

على الرغم من اندفاع أوكرانيا نحو الانضمام إلى حلف الناتو والعضوية في الاتحاد الأوروبي، أظهرت استطلاعات، أن الرأي العام غير موحَّد حين يتعلق الأمر بهذه القضايا. فبينما أيّد أكثر من نصف المستطلعة آراؤهم العضوية في الاتحاد الأوروبي، أيّد 40 - 50 في المئة فقط الانضمام إلى حلف الناتو، مع أن هذه الاستطلاعات لم تشمل القرم والمناطق المتنازع عليها شرق أوكرانيا . وتَنُمّ هذه الأرقام التي توصلت إليها استطلاعات أجريت في نهاية عام 2021 عن أن الأوكرانيين منقسمون بشأن الانضمام إلى حلف الناتو في مقابل التقارب مع روسيا. وليس الانقسام هنا بشأن قضية عادية يمكن الاختلاف بشأنها وحسمها بالتصويت مثلًا، بل بشأن قضية أساسية. فالخياران ليسا متناقضين فحسب، بل يُعبِّران أيضًا عن تصورات مختلفة لهوية أوكرانيا، إما شرقية أو غربية. إن الانقسام بشأن مثل هذه الخيارات الكبرى المتعلقة بهوية البلد هي من نوع الشروخ الاجتماعية التي تُعوق ترسيخ الديمقراطية؛ إذ تحول التعددية إلى صراع هويات لا يمكن حسمها ديمقراطيًا، لأن الأقلية لن تقبل بخيار الأغلبية بشأنها. ومن ناحية أخرى، لا يمكن أن يستقرّ النظام إذا ظلت قضية مفتوحة غير محسومة. وكان هذا حال أوكرانيا في كل الانتخابات تقريبًا حتى عام 2014. فحسمها لا يمكن إلا أن يكون بمساعدة خارجية، أو بالعنف الداخلي الذي يؤدي إلى عدم استقرار طويل المدى. والحل الوحيد لاستقرار الديمقراطية في مثل هذه الحالات والحفاظ عليها هو إما التوصل إلى تسوية بعيدة المنال لاستحالة التوفيق بين الخيارين، أو تحييد الدولة بين روسيا وحلف الناتو. وهو الأمر الأسلم، وذلك بأن تتحول أوكرانيا إلى دولة محايدة بين حلف الناتو وبين روسيا، بحيث يُرسى هذا الحياد في الدستور، أي لا يعود حسمه بالانتخابات ممكنًا. ولكن هذه المسألة لا تلحظ حين ينظر إلى الأزمة من زاوية العلاقات الدولية وحدها. ولذلك لا بد من تناول القضية من أكثر من منظور. فالحديث هو أيضًا عن نظم وشعوب ومجتمعات، وليس فقط عن كيانات فاعلة على الساحة الدولية.

خلاصة

كانت الحرب في أوكرانيا متوقعة، وكادت الولايات المتحدة تحددها بالساعة. ومع أن روسيا أنكرت مرارًا نيتها احتلال أوكرانيا وضمها، لكنها لم تنكر استعدادها لاستخدام الوسائل المناسبة كافة لمنع انضمام أوكرانيا لحلف الناتو. لقد نشأ في روسيا نظام سلطوي ذو أيديولوجية معادية لليبرالية، ويمكن تسميتها بقومية الدولة العظمى. وتسعى روسيا إلى إعادة صياغة نظام الأمن الأوروبي بحيث تؤخذ مناطق نفوذها ودورها بوصفها دولة عظمى في الاعتبار. ويقود روسيا رئيس يحكم البلد فعليًا منذ عام 2000 ويؤمن بدور متعاظم

51 وفق تصريحات بايدن في 21 شباط/ فبراير، ونتيجة للعدوان الروسي على أوكرانيا، بدأت الدولتان الأخيرتان بالتلميح إلى إمكانية الانضمام إلى حلف الناتو. وهذا، إذا حصل، لن يكون قرارًا بأكثرية ضئيلة، ويجب أن يتوفر عليه إجماع في الرأي العام. وسياسات روسيا في هذه المرحلة تقلق الرأي العام في العديد من الدول الأوروبية.

للدولة، وبسياسات القوة خارجيًا، ولا يلتزم بمبدأ ما في العلاقات الدولية سوى مبدأ المعاملة بالمثل بين الدول العظمى.

وعلى الرغم من توقع الحرب، لم تُبذل جهود كافية لوقفها، وذلك ليس بالزيارات والإنذار من العواقب، والتلويح بالعقوبات، بل بالبحث عن تسويات. نتيجة لأسباب سياسية داخلية، وأخرى متعلقة بالسلوك الروسي في العقد الأخير، لم تكن الدول المعنية، ولا سيما الولايات المتحدة، جاهزة لإيجاد تسوية، ولذلك دفعت أوكرانيا الثمن. وهي الدولة التي لم يتح لها فرصة التفاوض، ولا أُخذت مصالحها في الاعتبار.

حتى لو لم يُزعِج روسيا نشوء الديمقراطية في الدول المُحيطة لها، فإن العملية الديمقراطية قادت دائمًا إلى طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وهو الذي عدته الولايات المتحدة والدول الغربية أمرًا طبيعيًا في حين عَدَّتهُ روسيا تهديدًا لها. ولم تحاول الولايات المتحدة الفصل بين الديمقراطية والانضمام إلى حلف الناتو من أجل فتح هامش لتفهم الهموم الأمنية لدولة غير ديمقراطية، ولكنها دولة عظمى، أو تشدد كثيرًا في سلوكها السياسي على أنها دولة عظمى. ولم يعد النظام في روسيا معاديًا لليبرالية فقط، بل أصبح معاديًا للديمقراطية ومؤيدًا للسلطوية والانقلابات العسكرية على المستوى العالمي أيضًا، إذ أصبح يرى في الديمقراطية امتدادًا لنفوذ الولايات المتحدة وحلف الناتو.

من منظور ما يمُكِن تسميته "الواقعية الأمينة"، قد تعتبر الخطوات التي تتخذها دولة بوصفها مهمة لأمنها تهديدًا لدولة أخرى لا تجمعها بالدولة الأولى علاقات ثقة. فتقوم هي أيضًا باتخاذ خطوات تعتبرها مهمة لحماية نفسها، وترى الدولة الأولى هذه الخطوات تهديدًا لها. وهكذا، تنشأ عملية تصعيد أمني لا يمُكن إنهاؤها في غياب ثقة بين الأطراف إلا بالاستعداد للتفاوض والتوصل إلى تفاهم أولًا بشأن تجنب الحرب، ثم بشأن الطرق التي يمكن بواسطتها تطوير مفهوم مشترك للأمن.

في أوكرانيا توجد علاقة وثيقة بين مسألة الانضمام إلى الأحلاف وبين الديمقراطية؛ لأن القضية مرتبطة بشروخ اجتماعية داخلية كبرى. حسم هذا الموضوع انتخابيًا يزعزع استقرار الديمقراطية. وتحييد أوكرانيا هو الحل لمسألة روسيا وحلف الناتو، كما أنه الجواب على أحد أهم مصادر عدم استقرار الديمقراطية في أوكرانيا. لم يتطرق المقال إلى المستقبل، الذي يصعب توقعه نتيجة لتضافر عوامل كثيرة متشابكة، ولكن لا شك في أنه إذا كانت العقوبات الغربية حازمة ومثابرة، وإذا تواصلت المقاومة في أوكرانيا، فسوف يكون لهما أثر في إضعاف نظام بوتين داخل روسيا نفسها، وأيضًا في نوع التسوية التي يمكن التوصل إليها مستقبلًا.

المراجع

- "Address by the President of the Russian Federation." The Kremlin. 26/2/2022, at: https://bit.ly/35cwJxM
- Brzezinski, Zbigniew. "The Premature Partnership." *Foreign Affairs* (March/April 1994), at: https://fam.ag/3LMEqej
- Buchanan, Elizabeth. "Russia's 2021 National Security Strategy: Cool Change Forecasted for the Polar Regions." *Commentary*. Royal United Services Institute for Defence and Security Studies (RUSI). 14/7/2021, at: https://bit.ly/3oYT0pq
- D'Anieri, Paul. *Ukraine and Russia: From Civilized Divorce to Uncivil War.* Cambridge: Cambridge University Press, 2019.
- Hill, Fiona and Clifford G. Gaddy. *Mr. Putin: Operative in the Kremlin.* Washington, DC: Brookings Institution Press, 2013.
- "Istanbul Document 1999." Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE). November 1999, at: https://bit.ly/3snabDd
- Laruelle, Marlene. "Alexei Navalny and Challenges in Reconciling 'Nationalism' and 'Liberalism'." *Post-Soviet Affairs*. vol. 30, no. 4 (2014).
- Lewis, David G. *Russia's New Authoritarianism: Putin and the Politics of Order.* Edinburgh: Edinburgh University Press, 2020.
- Mearsheimer, John J. "Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault: The Liberal Delusions That Provoked Putin." *Foreign Affairs*. vol. 93, no. 5 (September/October 2014).
- Putin, Vladimir. "Annual News Conference." The Kremlin. 23/12/2021, at: https://bit.ly/3h226gJ
- ___________. "On the Historical Unity of Russians and Ukrainians." The Kremlin, 12/7/2021, at: https://bit.ly/3v2t2oK
- ___________. "Speech and the Following Discussion at the Munich Conference on Security Policy." The Kremlin, 10/2/2007, at: https://bit.ly/36xXQUn
- Trenin, Dmitri. "What Putin Really Wants in Ukraine." *Foreign Affairs*. 28/12/2021, at: https://fam.ag/3H14m2l
- Van Herpen, Marcel H. *Putinism: The Slow Rise of a Radical Right Regime in Russia.* Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan, 2013.
- Wasielewski, Philip G. and Seth G. Jones. "Russia's Possible Invasion of Ukraine." *CSIS Briefs*. Center for Strategic & International Studies, January 2022, at: https://bit.ly/3s4GiHN